

الاقتصاد



الاعمار و

Issue No. 160 Friday 29 September - 12 October 2006

العدد 160 # السنة الثالثة عشرة # الجمعة 29 أيلول - 12 تشرين أول 2006



ماذا يقول المصرفيون عن اختيار سلامة أفضل حاكم مصرف مركزي في العالم لعام 2006
4-3



أزور: للتركيز على الاقتصاد والاعمار معاً مؤتمر دعم لبنان قبل نهاية العام بدلاً عن بيروت-1
2

الاعمار والاقتصاد تنشر تفاصيل القروض والهبات الممنوحة لاغاثة لبنان واعادة اعمارها: 56% منها من دول عربية.. 87% هبات.. وبعض الدول تنتظر انشاء صندوق تابع للأمم المتحدة

قناة خاصة. من الممكن ان تقدم الاموال التي منحت الى الحكومة اللبنانية عبر صندوق كما هو مدون في ورقة ستوكهولم. اشارت اسبانيا انها ودول اخرى تنتظر انشاء صندوق لإدارة الاموال تابع للأمم المتحدة.

سبل تقديم المساعدات وآليات التنسيق بشكل مبدئي، هناك ثلاث قنوات لدعم الحكومة اللبنانية في الجهود التي تبذلها من أجل الشفاء العاجل. يمكن للمانحين ان يدعموا مشروعاً بشكل مباشر كإعادة بناء جسر، او اختيار منح المساعدة النقدية الى الحكومة اللبنانية عبر مصرف لبنان (ستعمل شركتين في قطاع المحاسبة مشهورتين عالمياً على مراجعة الحسابات والعمليات) أو تقديم ما يشبه المساهمات كاستبدال أجهزة متضررة خلال حرب بأجهزة جديدة.

كما حصل بنجاح تجارب سابقة، نحن نعمل على تصميم سريع لصندوق شفاء عاجل، بالتعاون مع فريق المساعدة للتنمية الخاص بالأمم المتحدة. تقوم وزارة المال بالتنسيق حالياً مع مختلف المانحين وذلك لضمان أقصى حد من الشفافية وللتأكد من أن الاموال المقدمة ستستخدم وفقاً لما حدده المانحون.

في حال قررت دول ما تقديم مساعدات نقدية، عليها الاتصال بوزارة المال، مع ذلك، وفي حال قررت دول ما العمل على المساعدة بالمشاريع أو ما شابه، ستلزم وزارة المال هذه المساعدات المتعلقة بالقضايا التقنية في إطار كل مساعدة على حدى، الى فريق مهنيين في مكتب رئيس الوزراء.

ان مجلس الانماء والاعمار مسؤول عن تطبيق مختلف المبادرات بالتعاون مع المؤسسات المتعددة الجنسية عند الحاجة.

في حال الاستفهام عن أمر ما، على المانحين الاتصال بوزارة المال وسيتم توجيههم الى السلطات المختصة بالاستناد الى الموضوع الذي يودون الاستعلام عنه.

ان الـ226 مليون المتبقية، 38.8 مليون دولار منها الاتحاد الاوروبي - ECHO، (المؤسسات الانسانية للمجتمع الاوروبي) للحاجات الانسانية. ثنائي دول بمبلغ إجمالي يقدر بـ18.7 مليون دولار أرسلت أو سترسل المساعدات عبر مختلف قنوات الامم المتحدة، يعتمد هذا المبلغ على المانحين الذين اعلنوا بشكل واضح لوزارة المال عن رغبتهم بارسال مساعداتهم عبر مؤسسات الامم المتحدة، من المحتمل أن تقوم الدول التي لم تخصص مساعداتها، بارسال أموالها الى شركات متعددة الجنسية وبذلك يمكن للمبلغ الاجمالي ان يرتفع. 2.3 مليون دولار من اجمالي المساعدات، سلمت من قبل المانحين الى مؤسسات غير حكومية.

من الـ167 مليون دولار المتبقية، اشارت ألمانيا واسبانيا بشكل علني عن تخصيص 40.8 مليون دولار للمستقبل (ما بعد الـ2006)، خصصت اسبانيا 25.5 مليون دولار للـ2007، والـ2008، في حين توقعت ألمانيا ان ينفق ما يعادل الـ15.3 مليون دولار في المستقبل، وذلك بالاستناد الى التزام الحكومة وادائها للمشاريع.

لن تتولى الشركات المتعددة الجنسية أو الصناديق المستقلة المساعدات الصينية (2.5 مليون دولار)، الرومانية (0.67 مليون دولار) والجزء المباشر من المساعدات الالمانية (12.8 مليون دولار). يتوقع أن يحول اجمالي مبلغ الـ15.9 مليون دولار مباشرة الى الحكومة، تعمل ألمانيا مع مجلس الانماء والاعمار لتحديد أفضل الطرق لاستخدام هذه الاموال.

سترسل كل من مصر مساعدات بقيمة 6 مليون دولار في ما يتعلق بالكهرباء وبولندا 1.27 مليون دولار في ما يتعلق بنزع الالغام. الاموال المتبقية التي تعادل قيمتها الـ98.1 مليون دولار لن تخصص لقطاع معين او ترسل عبر

الى جانب الهبات والقروض العربية، تصل قيمة الهبات المتبقية الى 335.5 مليون دولار. الولايات المتحدة والمجتمع الاوروبي دون ECHO (المؤسسة الانسانية للمجتمع الاوروبي) قدمت 108.6 مليون دولار من هذا المبلغ.

يتم تصريف الاموال التي منحتها الولايات المتحدة عبر الهبة الاميركية التي يصار الى درسها مع مجلس الانماء والاعمار ضمن المشاريع المتعلقة به.

يمنح المجتمع الاوروبي دون ECHO المساعدات التقنية بالاستناد الى حاجات الحكومة بما فيها تدريب الشرطة، تقدم بعثة من المجتمع الاوروبي بتقدير الاضرار بالتنسيق مع مجلس الانماء والاعمار ووزارة المال.

وتتفرد "الاعمار والاقتصاد" بنشر أبرز ما في هذا التقرير.

على صعيد الجديد في المتابعة: بالاستناد الى معلومات تم جمعها من وزارة المال، يقدر اجمالي المبلغ المقرر للبنان بـ896 مليون دولار.

من إجمالي الاموال التي منحت، 120.3 مليون دولار هي قروض من الصندوق العربي (103.7 ملايين دولار) وفرنسا (16.6 مليون دولار). يعمل الصندوق العربي بالتعاون مع مجلس الانماء والاعمار على شروط هذا القرض وسبل استعماله.

الى جانب هذه القروض، يبلغ إجمالي ما منح 776 مليون دولار، 56% منها (440.4 مليون دولار) قدمتها دول عربية.

أعدت وزارة المال تقريراً مستصده خلال أيام عن تطور الأعمال من موعد انعقاد مؤتمر ستوكهولم وحتى اليوم، وفي التقرير تفاصيل المبالغ وتوزيعها حسب الدول المانحة، وتوزيع هذه الهبات والقروض البالغة قيمتها نحو 900 مليون دولار.

وزير المال جمد أزور قال للاعمار والاقتصاد ان القسم الاكبر من الاموال لم يصل بعد وان المساعدات تقسم الى 3 ابواب: مساعدات عينية، يجري اعداد تقرير عن تفاصيلها، مساعدات مالية للدولة، وصل منها فقط 103 ملايين دولار وهي تستعمل لمساعدة أهل الشهداء والضحايا والجرحى وشراء البيوت الجاهزة وغيرها.. ومساعدات لمؤسسات دولية مثل الامم المتحدة بنحو 100 مليون دولار وصرفت عبر هذه المؤسسات.



إنهض، داعمينك

هل تمنى:

• تأمين السنة الدراسية أو الجامعية لأولادك؟

• تصليح منزلك وترميمه؟

• استبدال سيارتك؟

• شراء منزل جديد؟

يرافقك بنك سوسيته جنرال في لبنان (SGBL) في مشاريعك، فيقدم لك حلولاً مميزة وسريعة تتكيف مع وضعك.

اليوم أكثر من أي وقت مضى، يساعدك بنك سوسيته جنرال في لبنان على استعادة النمط المعتاد لحياتك... لتخلق من جديد.

إتصل بنا على الرقم 17 77 77 - 02. العروض الخاصة سارية حتى تاريخ: 30/11/2006.

www.sgbl.com.lb

*العروض مخصصة للأفراد



المبلغ المقرر خلال الجلسة بالدولار	المانح
300,000,000	قطر
114,114,000	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
70,000,000	الامارات العربية المتحدة
60,000,000	المملكة العربية السعودية
55,000,000	الولايات المتحدة الاميركية
53,571,429	الاتحاد الأوروبي
38,265,306	الاتحاد اوروبي / المؤسسات الانسانية
38,265,306	إيطاليا
34,438,776	اسبانيا
28,061,224	ألمانيا
25,510,204	فرنسا
20,000,000	السويد
10,000,000	تركيا
7,653,061	هولندا
6,000,000	مصر
5,000,000	اليابان
5,000,000	جمهورية كوريا
3,826,531	بلجيكا
3,188,776	اليونان
3,000,000	فنلندا
3,000,000	الدانمارك
2,503,219	الصين
2,238,806	المملكة المتحدة
1,526,718	استراليا
1,275,510	بولندا
1,275,510	ايرلندا
637,755	رومانيا
510,204	النمسا
500,000	البرازيل
462,963	نيوزيلندا
340,000	إيسلندا
281,000	الجمهورية التشيكية
272,321	سلوفاكيا
191,327	لوكسمبورغ
127,551	بلغاريا
100,000	فرنس
30,612	مالطا
25,510	استونيا
896,193,529	اجملي المبالغ المقررة بالدولار

يوروماني تصنف سلامة أفضل حاكم مصرف مركزي في العالم لعام 2006 مصرفيون للأعمار والاقتصاد: صمام الأمان.. والاختيار دليل ثقة بالهندسات والسياسات المالية المعتمدة



يلو للبعض أن يصف إنجازات رياض سلامة في الشائين النقدي والمصرفي بالمعجزات، فيذهبون بعيداً في الحديث عن هذه الإنجازات والإجراءات الخارقة... وغير المسبوقة. كلاماً يحقق رياض سلامة المعجزات وليس شخصاً خارقاً للطبيعة. إنه شخص مسؤول في زمن بات معظم اصحاب المواقع يبحثون عن مصالح شخصية، ويسعون لإرضاء سياسيين ومسؤولين آخرين. إنه رجل حمل همّ مسؤوليته، فكانت شغله الشاغل، وكان على مستوى قرارات مصرفية وحاسمة، فكان ربحاً سفينة هادئ وصلب ويعرف أدوات عمله معرفة كاملة، فقادها الى بر الأمان وجعل ركابها ينامون وكلهم ثقة في ظل أعتى العواصف... ورغم كل ملاحظات المؤسسات الدولية عن الأداء الاقتصادي اللبناني إلا أن صندوق النقد الدولي نوه بدوره وقال بأن البنك المركزي، في لبنان، هو فقط من تحمل عبء الاستقرار المالي وإدارة الوضع الماكرو - اقتصادي في لبنان ودعى الصندوق الحكومة الى المشاركة في تحمل العبء. إنه بكل بساطة الرجل المناسب في المكان المناسب... الجائزة التي نالها سلامة انعكست ثقة في القطاع المصرفي اللبناني ككل، وهي ثقة تصاف الى رصيده الكبير فكيف يرى أهل القطاع هذه الجائزة؟

س.م

خلال 13 عاماً من تسلمي مسؤولياتي حاكماً، كان الهدف الأول والثابت هو المحافظة على استقرار النقد. ولقد حافظت الليرة اللبنانية على قيمتها طول الأعوام الثلاثة عشر المنصرمة، في ظروف سياسية غير مستقرة، في ظل حروب وحوادث اغتيال وعجز مالي في الزينة وديون مرتفعة. وتابع يقول: "إن سياسة استقرار النقد ستستمر في المستقبل، فالاستقرار يحافظ على قدرة الشعب اللبناني الثرائية، ويعزز الثقة بالقطاع المالي. لقد تقلبت الأسواق في لبنان هذه السياسة، وتعاملت معها بواقعية، بناء على تجربة ومعطيات سجلت على مدى زمن طويل. ونتيجة لهذه السياسة والمعطيات السابقة، كان المصرف المركزي الشاري الوحيد للدولار، منذ وقف إطلاق النار في 14 آب الماضي".

أو بيع مبالغ كبيرة من العملة اللبنانية. وهذا يعزى، إلى أسس العمل التي وضعها مصرف لبنان، وحصنته في مواجهة الأزمات. فالمصرف المركزي كونه احتياطياً من العملات الأجنبية، بلغ 13 مليار دولار أميركي. وختم بالقول: "إن منح هذه الجائزة الشهيرة لسلامة أمر لا يعبر فقط عن منجزاته خلال الأحداث الأخيرة، بل أيضاً وخصوصاً عن منجزاته العديدة منذ أن أصبح حاكماً لمصرف لبنان. إن سلامة هو أبرز شخص مالي في لبنان، وإنه يتمتع باحترام كبير لتعالبه على المشاحنة السياسية". وشكر سلامة في كلمة بعد تسلمه الجائزة "يوروماني" لنيله جائزة أفضل حاكم مصرف مركزي في العالم سنة 2006. وقال: "هذا التقدير من مؤسسة مرموقة، يثرفني ويثرف مصرف لبنان والقطاع المصرفي اللبناني".

صنّف حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أفضل حاكم مصرف مركزي في العالم عام 2006، في احتفال أقامته مجلة "يوروماني" في فندق "رافلز بلازا" في سنغافورة، خلال اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين، وحضره أكثر من 400 مدعو. ومنح رئيس مؤسسة "بادريك فالون" الجائزة الشهيرة إلى سلامة وإلى وزيرة المال في إندونيسيا سري مولياي أندراواتي. وقال فالون في كلمته: "إن سلامة خلال توليه مسؤوليته حاكماً لمصرف لبنان منذ 13 عاماً، واجه تحديات كثيرة شائكة، استطاع أن يتخطاها بنجاح، وأخراً التحدي الناجم من الحرب بين إسرائيل ولبنان. وجاء في التتويج الذي أصدرته المجلة العالمية لمناسبة الجائزة "أن أسواق لبنان المالية، بقيت صامدة وأنه لم يحدث أي تهافت على المصارف لسحب ودائع

باسيل: سياسة سلامة عززت الإحتياطي الأجنبي الى مستويات قياسية غير مألوفة

جديد مرحلة إعادة اعمار لما هدمه العدوان الإسرائيلي، ما يجعل السوق المحلي بأمر الحاجة الى تمويل داخلي للورشه الاعمارية، يواكب ويساند الجهات والمساعدات الخارجية العربية والدولية، ويشكل قاطرة لانهاض العديد من المؤسسات المنكوبة، في القطاعات التجارية والصناعية والزراعية والسياحية. سوف يتعين على المصارف التي هي خير من يدرك وضع هذه المؤسسات ومزاياها التفاضلية في السوقين المحلي والخارجي، دراسة السبل الناجحة لإعادة تشغيل المؤسسات المتوقفة عن الانتاج، حرصاً على ديوميتها وعلى العمالة الوطنية، وتفعيلاً لدورها في إعادة تنشيط الحركة الاقتصادية وتأمين النمو المتوازن والمستدام. من هنا تأتي حالة التعبئة العامة التي يعيشها القطاع المصرفي في الوقت الراهن، والتي تتمحور حول دراسة الآليات الكفيلة بمساعدة المؤسسات المعنية على استيعاب صدمة الحرب والتمتع بمقومات الصمود والبقاء، وحول توفير الحاجات اللازمة لمواجهة تحديات النمو المستقبلية.

هذه السياسة عن تعزيز الإحتياطي من النقد الأجنبي الذي بلغ مستويات قياسية غير مألوفة عندنا، ما عزز قدرة مصرف لبنان على التدخل في السوق عند الضرورة للحفاظ على استقرار عملتنا الوطنية. كما رافقت هذه التدخلات هندسات مالية مبتكرة ومتلائمة مع التطورات السياسية والميدانية، بحيث استطاع لبنان تجاوز مختلف الاوضاع الإاقتصادية الصعبة دون أن يتزعزع استقراره النقدي ودون أن يصاب نظامه المصرفي بالوهن أو الضعف، بل العكس ازداد مناعة وقوة. وهذا انجاز استثنائي لا يستهان به، يستحق صاحبه كل ثناء وتقدير.

كيف ترون المرحلة المقبلة على صعيد القطاع المصرفي اللبناني؟

يدرك الجميع ان القطاع المصرفي اللبناني الذي راكح خبرات واسعة على مدى السنوات الماضية، كان قبل الحرب الاخيرة يجتذب الودائع والاستثمارات بشكل متزايد، ما جعله يبحث عن مجالات وأسواق جديدة لتوظيفاته، ويعتمد سياسة التوسع الإقليمي لخدمة الاقتصادات في المنطقة العربية وأفريقيا. واليوم نرى أن لبنان سيشهد من



القائمة، ظلت الليرة اللبنانية صامدة، متماسكة، وزادت موجودات القطاع المصرفي اللبناني بوتيرة متنامية، وبقيت سندات الدين اللبنانية، الحكومية والخاصة، تستقطب المستثمرين العرب والاجانب في الأسواق المالية الإقليمية والدولية. ان الفضل في ذلك كله يعود الى السياسة النقدية الحكيمة التي انتهجها المصرف المركزي والى الإجراءات المتتالية التي اتخذها سواء من طرف واحد أو بالتنسيق والتشاور مع جمعية مصارف لبنان. فقد اسفرت

نقاط القوة التي يتميّز بها القطاع المصرفي اللبناني؟

معلوم أن لبنان عاش في السنوات القليلة الماضية ظروفًا بالغة الدقة والصعوبة، ومنذ اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري في شباط 2005، مرّت البلاد بسلسلة من الاضطرابات الأمنية والاعتقالات والتفجيرات وبمراحل متعاقبة من التجاذبات السياسية، وما بدأت تلوح في الأفق تباشير تحسن في المناخ العام، لا سيما مع انتظام جلسات الحوار الوطني، حتى جاء العدوان الإسرائيلي يترأسه غير المسبوقة ليكبد البلاد أضراراً هائلة وخسائر بشرية ومادية جسيمة. في سياق هذه الاوضاع المتردية والمتمادية طوال سنة ونيف، لم يكن من السهل اطلاقاً المحافظة على الاستقرار النقدي وعلى متانة القطاع المصرفي، وسعة لبنان المالية في اسواق رأس المال.

فالبالد يعاني من مديونية عامة متفاقمة ومن ركود اقتصادي واضح ومن خلافات سياسية محبطة للعرازم، أي باختصار من كل ما من شأنه نظرياً اضعاف الثقة بلبنان وبأفائه المستقبلية. ولكن، رغم هذه الصورة

رئيس جمعية المصارف فرنسوا باسيل... كان معه هذا الحوار:

ما هي أهمية حصول حاكم مصرف المركزي اللبناني على هذا اللقب؟
الإشارة الى مكانة المؤسسة التي منحت الحاكم رياض سلامة لقب "أفضل حاكم مركزي في العالم". فمجموعة "يوروماني" التي درجت على هذا التقليد منذ سنوات، أي على تكريم شخصيات أو مؤسسات مالية ومصرفية لقاء أدائها المميز أو إنجازاتها اللافتة، هي مجموعة اكتسبت على مر السنين صديقية عالمية في مجال التقييم والتصنيف المستندين الى معايير موضوعية وإلى دراسة ميدانية واستبيانات لأراء اصحاب الاختصاص، ما يجعل خيارات مجموعة "يوروماني" خيارات موثوقة يمكن الركون اليها واعتبارها ذات صفة مرجعية، من هنا أهمية حصول الحاكم سلامة على جائزة العام الحالي كأفضل حاكم بنك مركزي في العالم، علماً أنها ليست المرة الأولى التي يقع فيها الاختيار عليه لحمل القاب تكريمية عربية ودولية. برايك، ما هي العوامل والمعايير التي أدت الى هذا الاختيار وما هي

أبو جودة: وجود الحاكم حال دون سحب رساميل كبيرة خلال الحرب.. والثقة بالقطاع تتزايد

على قيمة استثماراتهم. كما ان زيادة رساميل المصارف تنفيذاً لاتفاقية بازل، هي من أهم العوامل التي جعلت القطاع المصرفي اللبناني محصناً وصلباً.

هل تتوقعون ان يؤدي هذا الاختيار الى زيادة الثقة في القطاع لا سيما في هذه الظروف الاقتصادية وهل سينعكس ذلك برايك زيادة في جذب الودائع؟ لا شك من ان اختيار سلامة أفضل حاكم مصرف مركزي في العالم من شأنه تعزيز وتدعيم ثقة المودعين والمستثمرين بالقطاع المصرفي اللبناني والتي سترجم تحمياً في زيادة ملحوظة في حجم ودائع المصارف. ان لبنان بحاجة الى تلميع صورته في المحافل الخارجية نظراً لأوضاعه الداخلية غير المستقرة سياسياً وأميناً واقتصادياً فكانت لتلك الجائزة الفضل لتحسين هذه الصورة وإعادة الثقة به.

العمل والمصارف والاقتصاد. كل هذه العوامل أدت الى اختياره لنيل جائزة أفضل حاكم مصرف مركزي في العالم. أما بخصوص موضوع نقاط القوة التي يتمتع بها القطاع المصرفي اللبناني يمكننا الجزم أن هذا القطاع يتمتع بقوة وسمعة شهدت لهما المصارف الدولية وقد تجلت هذه الثقة من خلال تسهيلات إضافية اعطيت للمصارف اللبنانية في أيام الحرب الاخيرة من مراسلهم في الخارج. وهذا يعود الى الانظمة والقوانين الصادرة من مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف والتي حصنت هذا القطاع من تداعيات الازمات التي حصلت بلبنان. كما يتميز قطاعنا المصرفي بكونه يقدم لربائته فرص استثمارية كبيرة من خلال الخدمات والمنتجات التجارية المتنوعة. ان الادارات القيمة على هذا القطاع بالاشتراك مع مصرف لبنان يبذلون جهوداً حثيثة وجادة من أجل تحديث معايير العمل المصرفي وتطويرها وممارستها بما يتناسب وقواعد الحكومة وإدارة المخاطر والرقابة ومكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب وتنقية القطاع من خلال قانون الدمج المصرفي. حيث هذا القانون اعطى مزيد من الثقة للمستثمرين والمودعين لان المستثمر والمودع باتا مطمئنين

الحدث ايضاً لحقه وتتويجاً لمسيرته في خدمة وطنه في مرحلة هي من الاصعب في تاريخه. استطاع سلامة من أن يدير بنجاح تام جميع الازمات المالية التي نشبت في لبنان حيث جميع الاسواق اللبنانية المالية بقيت صامدة ولم يحدث أي تهافت على المصارف لسحب ودائع أو بيع مبالغ كبيرة من العملة الوطنية، وهذا يعود الى السياسات النقدية التي رسمها مصرف لبنان وكانت نتاجها ايجابية من حيث حافظت على القيمة الثرائية للعملة الوطنية في ظروف سياسية وأمنية غير مستقرة ابتداء من الاعتداء على الوزير حمادة وما لحقها من اغتالات على عدة شخصيات سياسية واعلامية وكان أبرزها استشهاد دولة الرئيس رفيق الحريري بالإضافة الى عزج كبير في الزينة المالية ومديونية مرتفعة. كذلك اتبع هندسات مالية جيدة مثال عمليات السواب واصدار شهادات ايداع بالدولار الاميركي مما آمن استقرار لسعر صرف الليرة وتثبيت معدلات الفوائد. لقد كان سلامة دوراً محورياً في تنمية الوضع المالي المحلي والاقليمي للبنان وفي حماية استقراره النقدي من خلال مستوى مهني رفيع وفهم عميق في عالم

الحدث ايضاً لحقه وتتويجاً لمسيرته في خدمة وطنه في مرحلة هي من الاصعب في تاريخه. استطاع سلامة من أن يدير بنجاح تام جميع الازمات المالية التي نشبت في لبنان حيث جميع الاسواق اللبنانية المالية بقيت صامدة ولم يحدث أي تهافت على المصارف لسحب ودائع أو بيع مبالغ كبيرة من العملة الوطنية، وهذا يعود الى السياسات النقدية التي رسمها مصرف لبنان وكانت نتاجها ايجابية من حيث حافظت على القيمة الثرائية للعملة الوطنية في ظروف سياسية وأمنية غير مستقرة ابتداء من الاعتداء على الوزير حمادة وما لحقها من اغتالات على عدة شخصيات سياسية واعلامية وكان أبرزها استشهاد دولة الرئيس رفيق الحريري بالإضافة الى عزج كبير في الزينة المالية ومديونية مرتفعة. كذلك اتبع هندسات مالية جيدة مثال عمليات السواب واصدار شهادات ايداع بالدولار الاميركي مما آمن استقرار لسعر صرف الليرة وتثبيت معدلات الفوائد. لقد كان سلامة دوراً محورياً في تنمية الوضع المالي المحلي والاقليمي للبنان وفي حماية استقراره النقدي من خلال مستوى مهني رفيع وفهم عميق في عالم



أن للبنان مخزوناً من الرجال العصاميين الذين يعملون بصمت بعيدين عن الاضواء والصراعات السياسية، ويعطون وطنهم دون حساب كل ما يملكون من علم وخبرة وإبداع. فمئيداً للبنان بوجود سلامة على رأس مؤسسة مصرف لبنان. برايك ما هي العوامل والمعايير التي أدت الى هذا الاختيار وما هي نقاط القوة التي تتميز بها القطاع المصرفي اللبناني؟ لم يكن من باب الصدفة اختيار رياض سلامة حاكم مصرف مركزي في العالم لعام 2006 حاكم مصرف مركزي في العالم لعام 2006، انما كان قراراً صائباً حيث جاء هذا

رئيس مجلس الادارة والمدير العام في البنك اللبناني الكندي جورج أبو جودة ما هي أهمية حصول حاكم المصرف المركزي اللبناني على هذا اللقب؟ ان فوز رياض سلامة حاكم مصرف لبنان بأبرز جائزة تقدير خصته بها مجلة يوروماني المالية العالمية كأفضل حاكم مصرف مركزي في العالم لعام 2006 بحضور أكثر من 400 مدعو من المشاركين في الاجتماعات السنوية وعدد كبير من رؤساء مجالس إدارات معظم المصارف الاول في العالم لمو حقاً فخر واعتزاز لجميع اللبنانيين وعموماً وللقطاع المصرفي اللبناني خصوصاً. فمئيداً بهذا الحدث التاريخي العظيم للبنان. مهما قيل عن أهمية هذه الجائزة يبقى الحديث عنها قليلاً بالنسبة للفوائد المادية والمعنوية التي ستعكس ايجاباً على وضع أسواق لبنان المالية والتي نحن بحاجة ماسة اليها بعد ان تأثرت من جراء الحرب الاسرائيلية الاخيرة والتي تفاعلتها لا تزال تضفي بظلالها على الوضع المالي والاقتصادي والاجتماعي. ان هذا الحدث الاول من نوعه في المنطقة له فوائد معنوية كبيرة من حيث رفع صورة لبنان عالياً في الخارج واختيار رياض سلامة لهذه الجائزة برهن للعالم

"أروب للتأمين" تنتقل الى فردان

بالاصلاحات المالية والاقتصادية الضرورية... ما يبشر بنجاح مؤتمر بيروت. وحذر الازهري من عدم استقرار الساحة الداخلية والذي من شأنه تفتيت الفرصة الذهبية لمساعدة لبنان، مشيراً الى إشادة جميع المسؤولين الدوليين الذين قابلهم بفريق العمل الاقتصادي والمالي اللبناني. وأعرب الازهري عن فخره واعتزازه لنيل حاكم مصرف لبنان رياض سلامة جائزة Euromoney كأفضل حاكم مصرف مركزي في العالم لعام 2006.

أقامت شركة أروب للتأمين التابعة لمجموعة بنك لبنان والمهجر حفل استقبال لمناسبة انتقال مقرها الى مبنى البنك في شارع فردان حضره عدد كبير من رؤساء التحرير والصحافيين إضافة الى مدراء البنوك. والقى نائب رئيس مجلس الادارة، مدير عام بنك لبنان والمهجر سعد الازهري كلمة بالمناسبة لفت فيها الى أجواء اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في سنغافورة والتي تميزت بظهور اجماع عربي ودولي لمساعدة لبنان على تخطي آثار الحرب والقيام

الازهري: الهندسات المالية الجديدة حصنت القطاع المصرفي من التداعيات

مركزي عربي. هذه الجائزة عززت ثقة العالم بالقطاع المصرفي اللبناني ومستقبله المالي والاقتصادي. ولقد نوه جميع المسؤولين الدوليين الذين قابلتهم في سنغافورة بفريق العمل الاقتصادي والمالي اللبناني وعلى رأسهم دولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد وحاكم المصرف المركزي كما اعرابوا عن ثقتهم الكبيرة بهذا الفريق مما يشجع المؤسسات المالية وصناديق التنمية والاستثمار والدول على تقديم أكبر دعم ممكن للبنان.

احتياطيات بالعملات الأجنبية بلغت 13 مليار دولار أميركي كما أنه اتبع هندسات مالية جديدة مثل عمليات ال-SWAP واصدار شهادات ايداع بالدولار مما آمن استقراراً لسعر صرف الليرة اللبنانية واستقراراً لمعدلات الفوائد كما حصن القطاع المصرفي اللبناني من تداعيات الازمات التي عصفت بلبنان. وقد أضاف الازهري أن نيل رياض سلامة لهذه الأجازة شعرنا بالفخر والاعتزاز خاصة وأنها الجائزة العالمية الأولى التي يحصل عليها حاكم مصرف

نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في بنك لبنان والمهجر سعد الازهري هنا سعد الازهري حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لاختياره أفضل حاكم مصرف مركزي في العالم للعام 2006 من قبل المؤسسة المالية العالمية "Euromony" وقد اعتبره فخر لجميع اللبنانيين. وأشاد بدور الحاكم الفعال في صمود لبنان ضد الازمات المالية التي واجهته في السنوات الاخيرة، حيث تمكن المصرف من تكوين

القصار: ميزتان للقطاع.. مئانته وحكمة السياسات النقدية والمصرفية للمركزي

حبيب: حماية الليرة كان قراراً صائباً.. والثمن الذي دفع كان لا بد منه

ذلك الوقت خارج من حرب طويلة وقاسية وأزمات حادة، كان بحاجة ماسة إلى استقرار بعملته الوطنية، وحمل المستثمر على الوثوق بهذه العملة، بتأمين بنيتها مناسبة للعمل، واعتقد ان الثمن الذي دفع كان يجب ان يدفع.

والدليل على ذلك انه في عامي 2005 - 2006 وفي الظروف التي مرت كان الضغط على الليرة بسيط ولم يهرب أحد من هذه العملة أو سعى إلى تحويل أمواله إلى عملة أجنبية، بل العكس بقي الطلب عليها من قبل بعض المستثمرين مستمر والثقة كانت كبيرة والمستثمرين لم يسحبوا أموالهم.

هل عادت الحركة اليوم إلى ما كانت عليه قبل العدوان؟ كيف ترى المرحلة المقبلة؟ الحركة تعود تدريجياً، ولكن تحتاج إلى وقت لكي تصل إلى ما كانت عليه قبل العدوان.

ولكني أرى أن مستقبل القطاع في لبنان زاهر لأنه قطاع متطور جداً ويلاحق التطورات الحاصلة في العالم.

وسواءً بجهود لجنة الرقابة على المصارف وعلى راسها وليد علم الدين أو الحاكمية، فإن القطاع يطبق أحدث المعايير ومن بازل I إلى بازل II وبشكل سليم جداً، واليوم لبنان هو الاول بين مصارف الشرق الاوسط في تصفيف إدارة المخاطر والحكومة، وخلال العام 2007 سيكون لبنان قد حقق كل توصيات بازل II.

ان القطاع متين والثقة تثبت بإدراك العالم لحكمة مصرف لبنان وعلى رأسه الحاكم الذي يدير السياسة المالية بشكل سليم.



كبيره وأوجد هندسة مالية رائعة للحفاظ على القطاع المصرفي.

وأخيراً الحرب التي شنتها اسرائيل على لبنان في 12 تموز ورغم كل اعبائها وتبعاتها تمكن القطاع المصرفي من تجاوزها وبسلام وبقي القطاع قوي لأن العالم كله رأى ان الاضرار كانت ضئيلة ولكن الثقة كانت حاضرة ولم تحصل أي هزات وقد زادت ثقة المستثمرين الاجانب والعرب اليوم بالقطاع المصرفي اللبناني.

طرحت علامات استفهام كثيرة حول سياسة سلامة في موضوع الحفاظ على الليرة واعياء هذه السياسة المالية، وهل كانت مفيدة أم لا... ولكن هل تعتبر ان نيته هذه الجائزة اليوم هو تأكيد على صحة سياساته وخياراته؟

أنا اعتقد ان سياسة حماية الليرة كانت سياسة سليمة لأن بلد مثل لبنان كان في ان البلد تعرض خلال السنوات الماضية إلى هزات ومشاكل متنوعة، فقد واجه سلامة خلال ولايته حربين مع اسرائيل، وأزمات اقتصادية، مفاعيل اغتيال الرئيس رفيق الحريري والضغط السياسية التي تلتها، وقد عالجها كلها الحاكم بحكمة

رئيس مجلس ادارة ومدير عام بنك انتركونتيننتال سليم حبيب ما هي أهمية أن ينال حاكم مصرف لبنان جائزة أفضل حاكم مصرف مركزي في العالم؟

ان للجائزة أهمية كبرى لا سيما في هذه المرحلة التي يمر بها لبنان، حيث شنت عليه حرب كبيرة سعت إلى تخريب اقتصاده وضرب قوته المالية، وباتت واضحة الآثار الكبرى لهذا العدوان والاضرار المباشرة وغير المباشرة التي تكبدها الاقتصاد اللبناني. وإذا كان من الممكن تحديد الاضرار المباشرة واصنافها، الا ان الاضرار غير المباشرة لا تزال قيد الدرس والمتابعة وسنحتاج الى بعض الوقت قبل تحديدها.

ان نيل الحاكم لهذه الجائزة في هذه الظروف يؤكد ان السياسة المالية المتبعة هي سياسة حكيمة جداً وتؤدي إلى خلق الثقة بهذه السياسة من قبل كل الدول، وبالتالي هي ثقة بلبنان كبلد.

وهنا لا بد من الإشارة إلى تراكم الثقة بالحاكم، حيث انها ليست الجائزة الاولى بل هو سبق أن نال جائزة أفضل حاكم مصرف مركزي في الشرق الاوسط، وكان عندها أصغر حاكم مصرف مركزي في العالم.

ما هي العوامل التي أدت إلى هذا الاختيار اليوم؟

ان البلد تعرض خلال السنوات الماضية إلى هزات ومشاكل متنوعة، فقد واجه سلامة خلال ولايته حربين مع اسرائيل، وأزمات اقتصادية، مفاعيل اغتيال الرئيس رفيق الحريري والضغط السياسية التي تلتها، وقد عالجها كلها الحاكم بحكمة

مدير عام فرست ناشيونال بنك ياسر مرتضى.. تحدث أيضاً عن أهمية هذه الجائزة..

ما هي أهمية أن ينال حاكم مصرف لبنان جائزة أفضل حاكم مصرف مركزي في العالم؟

ان اختيار حاكم مصرف لبنان كأفضل حاكم مصرف مركزي في العالم أمر يؤكد النجاح الكبير للبنان، لاننا نتحدث عن جائزة على مستوى العالم وليس على مستوى المنطقة، وبالتالي المقارنة في هذه الحالة تكون مع المصرف الفيدرالي الاميركي والمصرف المركزي الفرنسي والمؤسسات الشبيهة في اهم وأكبر دول العالم.

ما هي المعايير التي أدت إلى هذا الاختيار؟

ان المهارة والقوة تظهران في الايام الصعبة وليس في الايام الطيبة، وقد أثبت سلامة أنه رجل الايام الصعبة، ولم ينل هذه الجائزة الا بعد أن أمضى أكثر من 10 سنوات في هذا المركز ومزرت على البلد صعوبات كبيرة تمكن من تخطيها مرة تلو المرة، فخرج بالف خير، وهذا يثبت قدرته على امتلاك الحكمة والابتكار في حل المشاكل لا سيما أن أكبر جائزة مصرفية على هذا المستوى تمنح لبلد صغير مثل لبنان، مع العلم أن مشكلات لبنان أكبر منه بأضعاف الا ان سلامة كان قادراً على المحافظة على أمر أساسي وهو عنصر الثقة، فلبنان كمركية تقوم على 3 قوائم هي السياسة والاقتصاد والنقد، الا ان الوضع السياسي غير مستقر، والاقتصادي كذلك، أما القائمة الثالثة فهي النقد وقد تمكن الحاكم من المحافظة على ثبات هذه القائمة، عبر تثبيت الثقة بالعملة الوطنية على الرغم من الاثر السلبي للسياسة والاقتصاد على هذه العملة، وبذلك لعب الحاكم دوراً أكبر بكثير مما عليه رغم أنه لا يتدخل بالسياسة والاقتصاد، ولكنه قادر على عزل النقد عن كل المشاكل المحيطة، السياسية والاقتصادية، في بلد يعاني من نسبة دين هي الاعلى بالعالم نسبة إلى الناتج المحلي، ووضع الادارات حدث ولا حرج.

وبسبب القدرة العالية لسلامة، فإن حرب بحجم العدوان الاسرائيلي الأخير على لبنان، لم يؤد إلى رحيل الودائع، واقتصر سحب الاموال على ما نسبته ما بين 3 و3.5% من مجمل الودائع اللبنانية وهي نسبة متدنية جداً، وهذا اذا دل على شيء فيدل على الثقة الامتنامية بإدارة القطاعين المالي والمصرفي في لبنان.

وما حصل أخيراً ليس أكثر من تأكيد على تجربة طويلة مع الحاكم اتسمت كلها بالإدارة الحكيمة، ولعل المحطة الاهم كانت أثر اغتيال الرئيس رفيق الحريري وكانت هذه كارثة كبرى كون الرئيس الحريري هو عنوان نهضة لبنان، وبرحيله طرحت علامات استفهام كبرى حول مصير البلد، ورغم ذلك الجو من الاستقرار واللائقة

الواقع بأمرين جوهريين: الأول قوة ومئانة وصلابة وسلامة القطاع المصرفي، وإثباته في كل الأوقات بأنه قادر على مواكبة الأزمات والصعوبات والتحديات بكل مرونة ونجاح والنمو رغم كل الظروف. والأمر الثاني هو سلامة وحكمة ونجاح السياسات النقدية والمصرفية التي تبناها مصرف لبنان وفعاليتها في تحقيق وترسيخ الإستقرار النقدي والمصرفي في لبنان رغم الظروف الصعبة التي مر بها لبنان.

ولا شك في أن حصول الحاكم على هذا اللقب الدولي سيزيد من إيجابية الصورة العامة، وسيزعم من تقدير المجتمع المصرفي والمالي الدولي للقطاع المصرفي اللبناني والثقة بمستقبل هذا القطاع.

كيف ترون المرحلة المقبلة على صعيد القطاع المصرفي اللبناني؟

المعلوم أن القطاع المصرفي اللبناني يشكل أحد الأعمدة الأساسية للإقتصاد اللبناني، ورافداً رئيسياً لعملية نموه وتنميته الإقتصادية والإجتماعية، وكان على الدوام لاعباً رئيسياً في عملية إعادة البناء والإعمار. واليوم، ومع إنطلاقة عملية إعادة بناء وإعمار جديدة، فإن اللبنانيين يتطلعون مجدداً إلى دور رائد للقطاع المصرفي اللبناني في هذه العملية، إلى جانب ما قد يحصل عليه لبنان من مساعدات مالية دولية. وهناك اليوم جهود تبذل على مستوى المصارف اللبنانية، وبالتنسيق بين البنك المركزي وجمعية المصارف، من أجل تحديد السبل العملية للتعامل بمرونة كاملة مع الحالات المصرفية التي انتجها العدوان الإسرائيلي على كل حدة لتحديد من جهة مهلة تأجيل الدين والمطلوب لمعاودة الإنتاج على الصعيد المؤسساتي وبناء ما تتمد على الصعيدين الفردي والإنساني من جهة ثانية.

ومما لا شك فيه أن للمصارف اللبنانية، إلى جانب دورها التمويلي في مرحلة إعادة البناء والإعمار، دور حيوي كعامل مساعد في إستقطاب الرساميل والإستثمارات العربية والأجنبية، وتحديد الثقة الدولية والعربية بمستقبل لبنان الإقتصادي وذلك من خلال تطوير شراكات العمل والتحالفات الإستراتيجية مع مؤسسات مصرفية ومالية إقليمية وعالمية.



والحكيم مع التحديات الكثيرة والشائكة التي واجهها لبنان وخلال العدوان الأخير بقيت الأسواق النقدية والمصرفية صامدة، ولم يحدث تماقت على المصارف لسحب ودائع أو بيع مبالغ كبيرة من العملة اللبنانية، وتعالى الحاكم عن المشاحنات السياسية، وأسس العمل الحكيم والسليمة التي وضعها الحاكم في مصرف لبنان والتي حرصت في مواجهة الأزمات، وتنسيقه المتميز مع القطاع المصرفي للتخفيف من تجاوز الأزمات.

ومن العناصر الأساسية أيضاً لمتج الحاكم هذا اللقب الدولي المهم إدارته الناجحة للوضعين النقدي والمصرفي والمرونة التي ميّزت تعاونه مع المصارف في لبنان والتي ساعدت على إرساء قواعد سليمة للعمل المصرفي اللبناني مما زاد من قوته الإقتصادية ومناعته المالية، إلى جانب الهندسات المالية المتميزة التي أدخلها إلى السوقين النقدية والمالية وكان أبرزها عمليات المقايضة وإصدار شهادات إيداع بالدولار الأميركي وتدريب تصنيف المصارف المحلية وإصدار سندات اليوروبوندز في تشرين الاول 2005، وأدار 2006 بنجاح باهر.

هل تتوقعون أن يؤدي هذا الإختيار إلى زيادة الثقة في القطاع لا سيما في هذه الظروف الإقتصادية وهل سينعكس ذلك برأيكم زيادة في جذب الودائع؟ إن الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني وقدرته على زيادة جذب الودائع يرتبطان في

مدير عام فرنسبك نديم القصار كان معه الحوار التالي:

ما هي أهمية حصول حاكم مصرف المركزي اللبناني على هذا اللقب؟

إن حصول الحاكم على هذه الجائزة حدث كبير ومميز لم يظ به أي حاكم مصرف مركزي في العالم العربي منذ إنطلاق هذه الجائزة، وهو أمر يعزز به جميع اللبنانيين عموماً والقطاع المصرفي اللبناني على وجه الخصوص.

وإن منح "Euromoney" سلامة هذا التكريم، إنما يمثل تنويحاً لقيادته لمصرف لبنان المركزي. وقد استطاع أن يثبت مقدار حكيمته الكبيرة التي تجلت خصوصاً في مراحل صعبة ودقيقة عاشها لبنان، كان من بينها على سبيل المثال لا

الحصر عناقيد الغضب الإسرائيلية في عام 1996، والازمة الوطنية الكبرى التي مرّ بها لبنان من جراء اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وصولاً إلى آخرها، وإنشاء الله أخيراً، الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان بكل تداعياتها الإقتصادية والمالية والإجتماعية.

وقد لعب سلامة دوراً محورياً في تنمية الموقع المالي والمصرفي للبنان على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وفي حماية استقراره النقدي، وتطوير قطاعه المالي والمصرفي وتوسيع رقعة انتشاره إقليمياً وعالمياً، وذلك من خلال فهم وخبرة عميقة بعالم المال والمصارف والإقتصاد.

وإن أهمية هذا التكريم الدولي تكمن في تقدير المجتمع الدولي وثقته بحكمة وسلامة السياسات النقدية والمصرفية التي إدارها لبنان خلال السنوات السابقة، وأيضاً بقوة وسلامة عمل القطاع المصرفي اللبناني حتى في أحلك الظروف وتجاوزه إيها بكل نجاح. وهذا بلا شك سيقوي من مكانة القطاع المصرفي اللبناني في الصناعة المالية الدولية ويعزز من ثقة القطاع المصرفي العالمي بمستقبل الصناعة المصرفية في لبنان.

برأيكم ما هي العوامل والمعايير التي أدت إلى هذا الإختيار؟

إن حصول الحاكم على هذه الجائزة العالمية إنما جاء بسبب تكامل مجموعة من العوامل والمعطيات النقدية والمصرفية المهمة كان أبرزها تعامل الحاكم الناجح

مرتضى: ثبات سعر الصرف دون زيادة الفوائد حمى القطاع من الاختلال..

أنا لا أعتقد ذلك على الإطلاق، بل على العكس فإن الكلفة كانت ستكون أضغافاً ما كانت عليه. ففي أحيان كثيرة لا تقيس الربح بل تقيس حجم تفادي الخسارة وهذا بعد ذاته ربح لا يستهان به. ولو تركنا سعر الليرة للسوق لكان علينا أن نواجه غلاء المعيشة وتفاقم الاعباء وزيادة البطالة وكل ذلك سينعكس أيضاً على موازنة الدولة، وستكون كلفة كبيرة على الإقتصاد.

حتى الآن استطاع الحاكم ان يحافظ من خلال الاساليب التي يبتكرها على الليرة مع حفاظه على الاحتياط وتأمين السيولة.

كيف ترون تأثير هذه الجائزة على القطاع المصرفي اللبناني؟

لقد حصلنا على هذه الجائزة منذ زمن بعيد، منذ ان عين رياض سلامة حاكماً للمصرف المركزي، فهذه كانت جائزة القطاع، وما الجائزة اليوم إلا ترجمة عملية من جهات دولية مختصة لذلك الربح الذي يناله القطاع منذ 13 عاماً.

ان الامر كله يعود إلى كلمة استقرار... والحاكم هو عنصر الاستقرار هذا.. الذي بدوره يسهم في جذب الودائع وأكثر من ذلك في تنشيط حركة الاستثمارات في الإقتصاد ككل.

كيف ترون المرحلة المقبلة بالنسبة إلى القطاع المصرفي؟

ان الحرب الأخيرة أدت إلى رحيل 3.5% من الودائع كما قلنا، إلا أن هذه الودائع قد عادت بمجملها. وبالتالي مشكلتنا ليس بجذب الودائع، الا ان المهم في المرحلة المقبلة، وهي مرحلة يمكن أن نقول عنها مرحلة صعبة وليست مستحيلة هو في التوظيف، فالوديعة اذا لم تتمكن من توظيفها بربح مقبول يصبح وجودها عبء على المصرف لاننا ندفع عليها الفوائد. وفي بلد يبلغ ناتجه المحلي 20 مليار دولار وتعادل الودائع فيه 3 أضعاف الناتج، فإن إيجاد التوظيف للملازم لكل هذه الاموال امر صعب. وإذا تقلصت حاجة الدولة للاستدانة بفعل المساعدات والهبات والقروض الواردة، فإن المصارف ستواجه مشكلة في التوظيف.

ونحن لا نقول أننا في لبنان لم نعد نمتلك الطاقات التوظيفية بل هناك حاجة كبيرة للتوظيف لا سيما ان البلد يحتاج إلى خلق فرص عمل في وقت بلغت فيه نسبة البطالة 20%. ولكن لتحقيق ذلك نتحتاج إلى مرونة في التشريعات وسياسة اقتصادية حكيمة، وارقار اللامركزية وتقليص كلفة إنشاء اعمال جديدة والوقائق التي يطالبها تاسيس أي عمل وهي تنعكس كلفاً مالية. وعدا عن ذلك فإن القطاع المصرفي يعمل وفق آليات متطورة جداً.

وهنا أود أن أختتم أن لبنان عليه أن يكون فخوراً بأن لديه حاكم مركزي كرياض سلامة، أثبت تفوقاً واستطاع طوال سنوات أن يكون مستقلاً سياسياً وهذا هو سر نجاحه.



تمكن سلامة من السيطرة على الوضع وما لبثت الودائع التي خرجت من القطاع ان عادت بفعل الثقة وقد لاحظنا حركة ايجابية للغاية مطلع العام 2006، إذ كان الوضع الاقتصادي جيد ولبنان استقطب ودائع كبرى.

وهنا لا بد أن أؤكد أن الحاكم استطاع ان يسيطر على سعر الليرة والودائع خلال الحرب الأخيرة من دون ان يستعمل أهم الادوات وهي الفائدة على العملة الوطنية ولم نشهد ارتفاعات كبيرة في الفوائد كما السابق. وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة إلى القطاع المصرفي.

ما هي أهمية ثبات نسب الفوائد بالنسبة إلى المصارف؟


إذا حصل أي اختلال بالفوائد، فإن ذلك يؤثر بشكل سلبي على المصارف، إذا افترضنا ان الفائدة زادت من 8% إلى 15%، فما سيحصل هو الآتي: المصارف لديها ودائع قصيرة الاجل، في حين ان استثماراتها في سندات الخزينة طويلة الاجل بمعدل سنتين، وبالتالي فالمصارف ستضطر إلى دفع الـ15% عرفنا ان 60% من ودائع المصارف موظفة في سندات الخزينة نستطيع ان نقدر حجم الخلل الكبير الذي سيحصل وسيؤثر على الرأسمال، وهذا الخلل سيخلق قلقاً لدى المودعين ما سيؤدي إلى خروج العديد من الودائع فتزيد الخسارات وتدخل في دوامة كره التلجج..

رغم أنه من المتداول به ان المصارف حققت ارباحاً كبرى بفعل الفوائد العالية التي وضعت في التسعينات، وهي من المأخذ على الحاكم؟

هذا كلام غير دقيق، فمن المعروف ان المصرف هو وسيط يأخذ الوديعة ويعيد توظيفها، والفارق هو الربح، وغالباً ما يكون الفارق محدوداً، وبالتالي فلا مبرر لهذا الكلام عن ارباح خيالية.


لطالما أثير موضوع حماية الليرة، وقيل أن كلفة تثبيت سعرها كانت كلفة مرتفعة وتطرح علامات استفهام حول صحة هذا الخيار، هل تعتبر هذه الجائزة دليل على صحة هذا الخيار؟

لا شيء لا كلفة له، فحماية سعر الليرة كان له كلفة على مصرف لبنان، وهذا أمر صحيح ولكن السؤال لو لم نقم بحماية الليرة هل كانت الكلفة أقل؟




THE COMPLETE BANK-CARD AND ATM SOLUTION PROVIDER IN THE MIDDLE EAST AND AFRICA


ACQUIRING




CARD ISSUING



ATM DRIVING & MONITORING



CHIPS MAGNETIC PERSONALIZATION CENTER



THE FULL SELF SERVICE ATM NETWORK

EGYPT SUDAN AFGHANISTAN
SYRIA LEGANON JORDAN
YEMEN

CreditCard Services Co. Sal
Capital L.L. 10,000,000,000 fully paid, R.C.B 82620
Registered at the Central Bank of Lebanon as a Financial Institution under number 30
150 Cornmore Street, Beirut 11032120 - P.O.Box 113 - 8406, Lebanon
Email: info@csckbd.com - Tel: 961 1 742 355 - Fax: 961 1 352 281

اخيار مصرفية ومالية



المصارف والتعامل مع آثار الحرب

مجدداً أي من 3 الى 6 الى 12 شهراً حسب طبيعة عملهم. وأياً يكن نوع الضرر أمباراً كان أو غير مباشر من الضروري ان يخضع مبدأ التعويض أو المساعدة لثلاثة معايير يتمثل الاول بقرار أصحاب الشأن إعادة البناء فيما يخص المنازل وإعادة البناء والتشغيل فيما خض المؤسسات. ويمكن الثاني في تخمين وتوثيق الاضرار في الموجودات أو في حساب التشغيل (P&L) وتوثيقاً قابلاً للتثبت من قبل مانح التعويض (الدولة عموماً) أو المساعدة والتسهيلات (مصرف لبنان والمصارف خصوصاً) منعاً لأية تجاوزات يخشاها اللبنانيون والمجتمع الدولي وقد شهدوا منها شواهد يندى لها الجبين في فترات سابقة. ويقوم المصير الثالث على مشاركة المتضرر في جهود إعادة البناء أو إعادة التشغيل بنسبة عادلة فلا تزيد على 20% بالنسبة للمنازل المتضررة ولا تقل عن 50% بالنسبة للمؤسسات المتضررة علماً أن النسب المتضاربة تتحدد لاحقاً بعد استكمال المسح والاضرار وتوثيقها وبعد التثبت من حجم المساعدات وتوزيعها وصولها. على الصعيد المصرفي تستكمل المصارف مسح اضرار المقترضين لديها وتوثيقها. ومن المتوقع أن تنتهي مع تشرين الاول. في محاذة ذلك تعمل الجمعية مع الجهات الداخلية وتحديداً وزارة المالية ومصرف لبنان وأو/مع الجهات المالية الدولية - المؤسسة المالية الدولية (IFC)، البنك الأوروبي للاستثمار (EIB)، مجموعة البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية، وكالة التنمية الفرنسية (AFD) وغيرها - على تطوير الآليات النافذة حالياً وعلى بلورة صيغ وآليات تمويلية جديدة تكون مؤاتية لمتطلبات المرحلة. ويجري العمل وفقاً للتوجهات والمركزات الآتية:

• في حالة التعويض الكلي أو الجزئي على المؤسسات المتضررة والمقترضة أو في حال قرر اصحابها رسالتها مجدداً فإن المصارف ستواكب بفعالية عملية إعادة البناء والتشغيل أولاً بقروض مكملة لاحتياجات هذه المؤسسات للنمو وتانياً بإعادة جدولته لفترة زمنية طويلة وبفوائد مدروسة جداً ومع فترة إهمال متناسبة مع فترة إعادة البناء والتشغيل وثالثاً بتخفيض كلفة الفوائد بكل عنصر دعم قد يتوفر إما من خلال الاحتياطي الاراضي للمصارف لدى مصرف لبنان أو من خلال آلية مماثلة لدعم الفوائد المعمول بها من خلال صيغة صندوق لدعم الفوائد كما اقترحت بعض الميئات وبعض النواب أو من خلال أية مبالغ دعم قد تقرها الجهات الدولية المذكورة اعلاه. وستوفر المصارف رابعا للمؤسسات التي تتعالج أوضاعها كما هو مبين اعلاه تسهيلات إضافية للسوية التشغيلية (-Work ing Capital) حسب نشاط المؤسسة ودورتها الانتاجية وبشروط السوق. وطبعاً تتسحب هذه المقاربة في التعامل على المؤسسات المقترضة المتضررة ضرراً غير مباشر والتي كانت ديونها "عامة" Performing في تاريخ 30/6/2006 إما من خلال إفادتها أو استمرار إفادتها من آليات الدعم التي كانت قائمة وإما من خلال آليات دعم فوائد جديدة قد يصار الى إقرارها بشروط مغايرة للمعمول بها حالياً بحيث تشمل المؤسسات المتضررة والعاملة في أنشطة غير المؤهلة للإفادة من الآليات القائمة وحيث تشمل كذلك الراسمال التشغيلي على أن تكون فترة الدعم لسنة أو سنتين أي متناسبة مع طبيعة المؤسسة ودورة عملها الاقتصادية.

• على صعيد المساكن المتضررة والمقترضة ستواكب المصارف أيضاً عملية بنائها أو ترميمها بكل التعاون المطلوب. والمطروح أن يستفيد المتضررون أولاً من فترات إهمال من 3 اشهر حتى 24 شهراً حسب مدى الضرر الحاصل. وسيصار ثانياً الى إعادة جدولة الاقساط التي تستحق خلال فترة إعادة البناء والتأهيل بالتنسيق خاصة مع المؤسسة العامة للإسكان بحيث تستمر الاخيرة بسداد الفوائد لفترة الإهمال مقابل تجمل المصرف لاحقاً جزءاً من فوائد التأخير. وأن تعاد ثانياً جدولة كامل الدين (القديم والجديد إن وجد) بعد انتهاء فترة البناء وذلك وفق مخطبات الدخل والسن للعميل. وينسحب طبعاً ذلك على المساكن المتضررة وذات الحقوق المشتركة والتي قدر اصحابها المقترضون شراء مساكن جديدة بعد حصولهم على التعويضات. ويمكن إعادة هؤلاء من قروض إضافية اذا دعت الحاجة تتضاف الى أرصدهم المدينة السابقة وتجدول أخذة بالاعتبار قدرة العملاء على السداد. كما ينسحب تعاون المصارف الى المتضررين غير المقترضين ويشكلون النسبة الاعلى من الحالات. ويمكن ادراج هؤلاء ضمن آليات الاقراض السكني القائمة بين المصارف والمؤسسة العامة للإسكان أو جهاز اسكان العسكريين أو من خلال قروض بنك الاسكان أو المصارف مباشرة. علماً أن كل هذه الآليات تستفيد بطريقة أو بأخرى من عناصر دعم محددة جيداً.

• قبل اضرار حرب تموز وأبعد منها تولى المصارف اهتماماً متزايداً لإعادة هيكلة قطاع المؤسسات (Corporate Restructuring). وقد فاقت الحرب الحاجة الى هكذا عملية. والمطلوب في هذا الاطار أن تنشئ المصارف بالتعاون مع أطراف دولية صندوقاً بل صناديق متخصصة ومتنافسة لإعادة تمويل وتهيئة قطاع المؤسسات. وأعربت جهات مالية دولية ذات امكانات كبيرة وخبرات عريقة عن رغبتها في مقاربة هذا الموضوع جدياً وإيجابياً. انما فرصة إعادة تكوين رساميل المؤسسات خاصة الكبيرة وإعادة تنظيمها إدارياً وتقنياً وتبنيها وإعادة النظر في تمويلها الطويل الاجل من خلال السندات والديون المصرفية. انما فرصة جعلها تعمل ضمن شفافية وقواعد Good Governance Corporate ومن ثم لإدراجها في بورصة بيروت فنستقطب لها مستثمرين واستثمارات جديدة بعيداً عن التوظيف في المقاربات فقط أو في الابداعات المصرفية. فقد أن الاوان أن نطالب، عدلاً لا حصره السوق الأوروبية أن تضمن على سبيل المثال سلة مساعدتها لنا إنشاء صندوق للخبرة "Expertise Fund" يبادر الى مواكبتنا مصارف ومؤسسات، في هذا الطريق. فعودة النمو المنتظم وبمعدلات كافية لاستيعاب حجم المديونية العامة منوط بإعادة هيكلة المؤسسات في لبنان. من المهم ان نعي جميعاً ان مواجهة آثار الحرب لا تكون الا بالتضامن الكامل ولا تكون الا بفرز واضح للمتضررين فعلاً من غير المتضررين فيسهل حمل العبء وتوزعه ولا تكون أخيراً الا بإنهاض الاقتصاد فمهما بلغت المنح والاعانات والمساعدات فلن تطفي ربما أكثر من نصف الاضرار. والمهم المحافظة على العمالة وعلى المدخيل وعلى تكبير "حكمة" الاقتصاد فتصبح السياسة الاجتماعية أيضاً ممكنة باتجاه الفئات الأكثر انكشافاً.

• أمين عام جمعية المصارف

حيدر: السرقة والمقايسة تختصران تعاطي الحكومة مع إعادة الاعمار تبرعات لجسرين تنتظر في الادراج ورفض عرض تركي لبناء قريتين

حاورت "الاعمار والاقتصاد" النائب محمد حيدر عضو كتلة الوفاء للمقاومة وهو المتابع لملف المساعدات وإعادة الاعمار. النائب حيدر أبدى استياءه من الطريقة التي تتعاطى بها الحكومة مع هذا الملف ففرقة وصول المساعدات من - إماراتية وقطرية وتركية - لا يمكن تفسيرها براهه سوى من الناحية السياسية. فالحكومة - حسب حيدر- حولت ملف الاعمار الى مادة لا يبرز الشريحة التي اسهمت بالنصر بشكل اساسي ومعاقبتها على أخباراتها

اليه البلاد على الصعيد الاقتصادي والمالي متجاهلين سياساتهم التي اوصلتنا الى هنا . لكن المشكلة هي انعكاس هكذا تقديرات المبالغ فيها على الصعيد الخارجي حيث يدفع بالدول الرغبة بالمساعدة الى اعطائها انطباع أننا نرفع التقديرات بفرص التسول. لكن العالم الخارجي يعلم تماماً حجم الاضرار الحقيقي وهذا الامر يعط صورة من عدم المصادقية.

هناك من يشير الى ضرورة إنهاء ملف المهجرين في الحرب الداخلية وتسوية تعويضاتهم قبل إنهاء ملف التعويضات للذين تدمرت بيوتهم أو تضررت في الحرب الاخيرة عملاً بمبدأ الاقدمية، بماذا تعلق؟

من الخطا النظر للأمور بهذه الطريقة، اذ من المفترض أن يكون ملف هؤلاء قيد المعالجة منذ العام 94 ، ولهم منذ ذلك الحين الاولوية وخصصت لهم مبالغ طائلة لحل مشكلتهم. اليوم هناك حدث استثنائي قد حصل. وجاءت الاموال تحت هذا العنوان ان أي محاولة لتحويل هذه الاموال الى أي مكان آخر هو محاولة سرقة مكشوفة وفي أفضل الاحوال هو محاولة للفرقة.

اليس لديكم مشكلة في التعاطي مع الحكومة القطرية ومساعدتها وهي تعتبر الحليفة للولايات المتحدة ولها علاقات مع إسرائيل؟

في هذا الموضوع لا أحد بريء، فقط مثلها مثل مصر والاردن وغيرها من البلدان. نحن لا نربط علاقتنا مع أي دولة عربية بموضوع علاقتها مع أميركا أو إسرائيل وان كنا نتنقد هذه العلاقة، لاننا نعتقد ان هذا ليس في مصلحة العالم العربي وخصوصاً القضية الفلسطينية لكن من دون الربط، والدليل هو علاقتنا مع السعودية كانت قد قطعت شوطيناً كبيراً قبل العدوان رغم طبيعة علاقة السعودية مع الولايات المتحدة، وبالتأكيد لا يمكننا أن ننسى موقف قطر خلال العدوان في الوقت الذي كانت مواقف الدول الأخرى معروفة. وقطر عرضت مساعدتها فهل نرفضها؟

في خطابه الأخير قال السيد حسن نصر الله ان هذه الحكومة لا تبني وأنت أكدت ذلك، في المقابل هناك اصرار على هذه الحكومة فماذا يعني ذلك على صعيد الاعمار؟

يجري الحديث عن عراقيل تقف في وجه وصول المساعدات، هل هذا صحيح؟ نعم هذا صحيح فعلى سبيل المثال بقيت دولة الامارات ثلاثة اسابيع بانتظار رئيس الحكومة لاعطاء موافقته على تبني الامارات قطاعي المدارس والمستشفيات بكل لبنان لكن دون جدوى الى أن تدخل رئيس مجلس النواب لأن رئيس الحكومة كان يريد أن تمر المساعدات عبر الهيئة العليا للاغاثة في الوقت الذي كانت ترفض الامارات ذلك وحتى بعد الوصول على الموافقة عندما بوش في التنفيذ بدأ وضع العراقيل.

هل تكفي المساعدات المعروضة سد كلفة إعادة الاعمار؟ واكثر من ذلك، اعتقد أنها تفوق الحاجات في حال توفرت النية السلمية في التعاطي مع هذا الملف، فإذا ما احصينا المساعدات من سعودية (500 مليون دولار) وكويتية (300 مليون) واماراتية وقطرية وايرانية (150 مليون دولار)، بالإضافة الى الكثير من المبادرات الخاصة استطعنا أن نقول أنها تفوق كلفة إعادة البناء. ذلك أنني أشك في التقديرات التي أشارت الى كلفة الاضرار المباشرة وغير المباشرة التي أعلنت.

تفقيبا على ذلك وصلت تقديرات الاضرار المباشرة وغير المباشرة الى حوالي 1.5 مليار دولار فما هو رايكم بذلك؟ المفيد من ذلك واضح على الصعيد الداخلي وهو تحميل فئة وزر ما وصلت



أعلن رئيس الوزراء فؤاد السنيورة أن الحكومة وضعت يدها على ملف إعادة الاعمار فأين أصبح هذا الملف؟ الواقع أن الاعلان لم يكتمل بعد، الذي تم الاعلان عنه هو ما يتعلق بإعادة الاعمار في الجنوب أي أن الحكومة ستعتمد الى دفع تعويضات للمتضررين في الجنوب ضمن سقف مالي وهو لكل وحدة سكنية 50 مليون ليرة لإعادة الاعمار وعشرة ملايين للتأسيس لكن في ما يتعلق بالضحايا الجنوبية فلم يتم حتى الآن اعلان شيء، حتى نوايا لم تعلن.

لماذا؟ هناك احساس مريب أن هنالك ماطلة، ففيما يختص بالضحايا هنالك لجنة مؤلفة من حركة أمل وحزب الله ومجلس الانماء والاعمار ووزارة المهجرين ونقابة المهندسين والهيئة العليا للاغاثة، تعمل على دراسة ملف الضحايا لكن دون أن يصدر اي شيء عن هذه اللجنة، أما في الجنوب فعلى الرغم من الاعلان الذي أشرت اليه الا أنه لم يتم تنفيذ شيء منه على الارض حتى الآن.

هل يعود ذلك لأسباب سياسية؟ لا أستطيع الجزم ولكن نعم لدينا احساس قوي أن الامر يعود لأسباب سياسية وأعطى مثلاً على ذلك، هنالك أشخاص قدموا طلبات بناء جسور وأنا شخصياً واكبت طلباتهم التي قدمت الى وزارة الاشغال ولكن حتى الآن لم تأت الموافقة من رئاسة الحكومة، مع العلم أن هؤلاء مواطنين عادين ولا يتنون لأي جهة سياسية وهذا الامر قائم منذ 24 من الشهر الماضي.

إذا كانت الدولة لا تمتلك المال اللازم لإعادة بناء الجسور لذلك فهي تتناقص ربما نستطيع فهم ذلك، لكن ان تعرقل إعادة البناء التي يتقدم بها المتبرعون فهذا ما لا نفهمه. وأيضاً هنالك جهات تركية غير رسمية عرضت بناء قريتين الا أنه لم يتم الموافقة على طلباتها.

ربما يعود هذا الرفض لأسباب إدارية وليس سياسية؟ اعتقد أنه لاثنين معاً، مع إعطاء العامل السياسي الجيز الأكبر هنالك شعور أن المطلوب هو معاقبة الشريحة الأساسية المساهمة في النصر وابتزازها وجعلها تدفع ثمن خياراتها السياسية. والا فما التفسير الآخر. إحصائي شخصي أن هذه الطريقة في التعاطي هي طريقة حاقدة.

نشرت الصحف أن رئيس الحكومة يرغب في أن يتم تخصيص جزء من المساعدات القادمة الى مجالات أخرى غير إعادة الاعمار فما رأيك؟ هذه ليست اقوال صحف هذه "معلومات" ترتقي الى حدود التأكيد والا فلينب ذلك.

ما هي التدابير العملية التي تقوم بها الحكومة في مجال إعادة الاعمار؟ لم تفعل الحكومة اي شيء يدل على جدية في التعاطي مع هذا الموضوع، اذ يقتصر عملها حتى الآن على الجانب الاغاثي ووضع بعض التحويرات الى جانب الجسور وعدا عن ذلك، لا شيء يذكر. هل تمت المراجعة في هذا الموضوع؟ المراجعة مستمرة لكن من دون الحصول على جواب واضح. في الاسابيع الفائتة، كان هنالك اتفاق على أن يعهد رئيس الوزراء الى عقد مؤتمر صحفي نهار الجمعة ليطلق خلاله آليات العمل حول توزيع المساعدات والتعويضات فيما يخص الضحايا الجنوبية الا ان ذلك لم يحصل. هل لعبت التطورات السياسية دوراً في منع حصول هذا المؤتمر الصحفي؟ أكيد هنالك خلفية سياسية ومن السذاجة الاعتقاد بغير ذلك. هذا عن دور الحكومة ولكن ماذا عن دور مجلس النواب؟ وهل هنالك اقتراحات قوانين تسهل عملية إعادة الاعمار؟

الكلام عن تخصيص أموال الاعمار لغايات أخرى شبه أكيد!

70 مليون دولار هبة مالية من البنك الدولي لدعم إعادة الإعمار

بارث فرقت البنك الدولي في لبنان القيام بمسح هدفه تحديد تداعيات الأعمال القتالية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وستشكل نتائج هذا التقييم الركن الأساسي في بناء استراتيجية وطنية للنهوض، والتي تسعى الحكومة لإنجازها وطرحها في مؤتمر الدول المانحة المزمع عقده في بيروت قبل نهاية هذا العام.

من جهة ثانية، رصد الصندوق الخاص لدعم الدول المتأثرة بالنزاعات مبلغ 12 مليون دولار أميركي كهدية للحكومة لمساعدتها في بلورة نظام يتمتع بالشفافية والمساءلة المالية، يهدف إلى تسهيل استيعاب المساهمات المالية لإعادة الإعمار وتبسيط الإجراءات لتسريع تنفيذ المشاريع.

منح مجلس المحافظين، وهو أعلى سلطة تنفيذية في البنك الدولي، لبنان هبة مالية بقيمة 70 مليون دولار لدعم جهود الحكومة اللبنانية لإعادة الإعمار بعد العدوان الإسرائيلي، وقد رصد المبلغ من فائض الموازنة السنوية للبنك الدولي بحيث لا يحمل الحكومة اللبنانية أي أعباء مالية جديدة.

ولفت المدير الإداري للبنك الدولي خوان خوزي ديبوب إلى "أن تداعيات العمليات القتالية كانت قاسية على الاقتصاد اللبناني الذي هو بحاجة الآن لرعاية ودعم من المجتمع الدولي". وقال "بدأ البنك الدولي منذ اللحظة الأولى لوقف العمليات العدائية بالبحث عن سبل لدعم الحكومة اللبنانية من دون زيادة أعبائها الناتجة من الدين

"مؤتمر لبنان الإعمار والاستثمار": عمليات التبنّي تغطي ثلثي كلفة إعادة البناء



التنموية الشاملة لجميع مناطق لبنان. ايجاد صندوق موحد لجمع المهبات والمنح لوضع آلية التمويل والتزيم والصرف على نفس الاسس لجميع المشاريع، وضبط الجودة والمقاييس للمشاريع التي سينفذها المقاولون لصالح مشاريع الاعمار التي تبنيتها الجهات المانحة مباشرة.

تخصيص مبالغ عاجلة من التمويل الذي تم جمعه لمباشرة تطهير الأراضي والمزارع من الالغام وبقايا القنابل العنقودية قبل اعادة البناء.

حشد المزيد من الدعم المادي اللازم لعملية اعادة الاعمار وتخصيص مبالغ لتعويض القطاعات المتضررة مثل المزارعين وأصحاب المؤسسات والمصانع الصغيرة وأرباب المهن واسقاط ديون الشركات والمؤسسات الصغيرة المتعثرة.

وضع متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة في مبادرات ومشاريع اعادة الاعمار والتتركيز على توفير الدعم المادي اللازم لها وكذلك على انشاء مدارس تربية خاصة وتدريب كوادر قادرة على التعامل مع اعداد وأنواع الاعاقات التي خلفتها الحرب وستخلفها فترة ما بعد الحرب.

اعطاء الأولوية في تسويق انتاج مصانع الاسمنت للسوق المحلية في

أعلن وزير الأشغال العامة والنقل محمد الصفدي "أن عمليات تبنّي إعادة اعمار القرى المدمرة تغطي حتى الآن ثلثي الكلفة المقدرة"، مشيراً إلى أن "الدول المعنية بهذا الملف لغاية اليوم هي السعودية ومصر والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر".

وعرض لخطة الحكومة في افتتاح "مؤتمر لبنان الاعمار والاستثمار" في فندق فينيسيا ممثلاً رئيس الحكومة فؤاد السنيورة وقواعد التعاطي مع الصندوق الخاص بها، معدياً الأولويات والبرنامج الزمني لتنفيذها والمعوقات، مشدداً على أهمية الإستقرار الاقتصادي والمالي، لافتاً إلى أن حجم الانفاق زاد بسبب الكلفة العالية لأعمال الاغاثة ونثر 15 ألف جندي لبناني في الجنوب.

توصيات المؤتمر

انشاء هيئة موحدة مركزية تحت اشراف الحكومة وتضم ممثلين لجميع الهيئات المعنية لاعتماد خطة وطنية شاملة لاعادة الاعمار وكذلك لتحديد الأولويات. ومنح الهيئة صلاحيات كاملة في ذلك مع ضمان المرونة الكافية لتسهيل ودفع عملية اعادة الاعمار من خلال وضع تشريعات استثنائية وتعديل بعض التشريعات والمراسيم ذات العلاقة مع مراعاة ربط الاعمار بالخطة

السفير الإماراتي يطلق مشروع دعم وإعمار لبنان

المساعدات والتجهيزات التي قدمت الى وزارة الصحة. كما تحدث عن حجم الاضرار في البنية الصحية والعروض المطروحة من دولة الامارات بشأن القطاع الصحي، والتي تضمنت تجهيزات لمستشفيات الجنوب خصوصاً في بنت جبيل، تبنين، الخيام ومرجعيون بالإضافة الى افتتاح مستشفى في حاصبيا وميس الجبل. وتمنى على جميع الواهبين التنسيق واتباع استراتيجية متممة لبعضها لتكون المساعدات مؤثرة وفعالة أكثر.

رئيس دولة الامارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، ودعم من نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ سعد بن راشد آل مكتوم، ومتابعة ولي عهد ابو ظبي نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة الفريق اول الشيخ محمد بن زايد آل نهيان. وتتعلق مجالات تنفيذ المشروع بإزالة الالغام واعادة الاعمار والاغاثة والمساعدات. والى خليفة كلمة شكر فيها دولة الامارات على كل ما تقوم به من دعم مستمر للبنان وشعبه، وأشار الى

إطلاق مشروع "آرت غولد لبنان"



الانسانية الشاملة، كذلك يعمل على معالجة ما يعانيه لبنان تاريخياً من الانماء غير المتوازن الذي همش مناطق عدة فيه وقطاعات اقتصادية وفي مقدمها الزراعة. واذا كان هذا المشروع حيويًا قبل الحرب الاخيرة، وضروريًا، فإنه اصبح اكثر اهمية بسبب تزايد المعاناة التي تركزت في هذه المناطق اكثر من غيرها".

وأشار الجسر الى "اهمية تضافر الجهود الدولية والرسمية والاهلية الآيلة الى تشجيع المبادرات المحلية والشراكات المبتكرة لدعم التواصل بين المناطق، ومفهوم التواصل ينسحب على مسألة اعادة بناء جسور الثقة والالتزام بين الدولة والشعب التي لم يفلح العدوان الاسرائيلي في تدميرها". وقال: "الى جانب هذه الاهداف المتوخاة، ثمة اهتمام رسمي بتعزيز مفهوم "الحكم الصالح" باعتباره مقوماً أساسياً في نجاح الشراكة بين مختلف الاطراف المعنيين بالتنمية البشرية في مختلف مستوياتها".

أطلق كل من الحكومة الإيطالية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومجلس الانماء والاعمار، مشروع دعم الشبكات الاقليمية للتنمية المحلية "آرت غولد" وذلك في قاعة الاجتماعات في المجلس، في حضور السفير الإيطالي فرنكو مسترنتا، والممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي منى همام ورئيس المجلس نبيل الجسر.

ويرمي المشروع الى 3 اهداف رئيسية هي: تعزيز الحكم الصالح على مستوى الحكومات والادارات المحلية عبر بناء قدرات البلديات من اجل التخطيط وادارة الموارد، وتنفيذ مشاريع التنمية الانسانية المحلية وتقويمها بالشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، والتنمية الاقتصادية المحلية وتشمل النشاطات المتعلقة بتعزيز التنمية المتوازنة والحد من الفقر وتوسيع الخيارات الاقتصادية وتمكين الفقراء من الوصول الى الاعمال

الصندوق العربي يقرر تقديم قروض ميسرة للقطاع الخاص

المرحلة. الاول يقضي بصرف مبلغ 100 مليون دولار لإعادة تأهيل قطاع الكهرباء، والثاني تخصيص مبلغ يراوح بين 70 و80 مليون دولار لمساعدة القطاع الخاص الذي تعرض لعملية تدمير، عبر توفير قروض ميسرة لأجل طويلة وبفوائد متدنية مع اعطاء فترة سماح 8 سنوات.

واكد ضو ان هذه المبالغ ستصرف بالتنسيق الكامل مع وزارة المال ومصرف لبنان وجمعية المصارف، مشيراً الى ان عملية الإقراض ستكون عن طريق المصارف اللبنانية وإدارة مصرف لبنان.

بحث رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان غازي قريطم مع وفد من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي متطلبات إنعاش الاقتصاد اللبناني، بعد العدوان الاسرائيلي والمساعدة التي يمكن ان يقدمها الصندوق في هذا الاطار.

من جهته اعلن المستشار المالي الاول للصندوق خليفة علي ضو ان الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي قرر زيادة مساهمته بمساعدة لبنان بعد العدوان الاسرائيلي. ووضح ان هناك مشروعين هاميين سيركز عليهما الصندوق خلال هذه

روما وواشنطن تتعهدان ترميم جسر صوفر. المدير

جسر صوفر. المدير الذي يصل بيروت بدمشق. ووزعت السفارة الأميركية بياناً، جاء فيه: "زار لبنان وفد مؤلف من عدد من أبرز قادة القطاع الخاص الأميركي وبدأ جولته على الأماكن المتضررة بزيارة جسر المدير المدمر على الطريق العام الذي يصل بيروت بدمشق، وتعمدت الحكومة الأميركية بمبلغ 9 ملايين دولار لترميمه، ثم توجه الوفد إلى الجنوب لتحديد المجالات الأكثر حاجة للمساعدات المالية وسبل توزيع الموارد بأعلى قدر ممكن من الفعالية".

قررت إيطاليا بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأميركية التبرع بإعادة بناء جسر صوفر. المدير الذي هدمته طائرات قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان على لبنان. وقد أبلغ رئيس الحكومة الإيطالية رومانو برودي في اتصال هاتفى مع رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة هذا القرار.

وفي السياق نفسه، أعلنت السفارة الأميركية في لبنان، ان الحكومة الأميركية تعهدت بمبلغ تسعة ملايين دولار لترميم

AROPE INSURANCE
BLOM BANK GROUP

www.aropec.com

رئيس هيئة الامداد: 6 ملايين دولار حصيلة يوم التضامن الايراني مع لبنان 25 سيارة اسعاف وصلت من أصل 60 و 51 مولداً كهربائياً تم توزيعها

لجنة الامداد في إيران التي ظهرت قبل إنتصار الثورة، نتيجة لتفشي ظاهرة الفقر خلال حكم الشاه وذلك بمبادرة من الامام الخميني. أما اليوم هنالك 1400 فرع داخل إيران و200 فرع خارجها وهي تعيل حوالي 6 مليون شخص واصبحت مرجع للمؤسسات غير الحكومية التي تحاول نسج طرق عملها واساليبها نظراً للنجاح الذي حققته هذه المؤسسة.

الرئيسي في حارة حريك مدمراً المبنى المؤلف من عشر طبقات بشكل كامل، لكن ذلك لم يمنعها عن القيام برسالتها سواء في ايام العدوان أو بعده، حيث قدمت إغاثة فورية ومستلزمات النزوح الضرورية لأكثر من 128500 مهجر منكوب في 570 تجمع للنازحين أو في الاماكن المتفرقة وذلك بطرق سريعة ومنظمة. نحاور رضا نيري المسؤول عن المساعدات المقدمة الى لبنان وهو من مؤسسي

شكل نزوح مليون شخص عن ديارهم مجال عمل مجموعة من المؤسسات الاهلية والمدنية، بعض هذه المؤسسات نشأ خلال الحرب الاخيرة في محاولة للتخفيف من تداعياتها على الصعيد الانساني لكن البعض الآخر نشأ منذ زمن بعيد. وضمن هذه المؤسسات الاخيرة تظهر بوضوح جمعية "الامداد" كجمعية تأكد على دورها الانساني حتى لو كانت هدفاً بحد ذاته للطيران الاسرائيلي، حيث أغار على مركزها

وهؤلاء ليسوا الآ غيمة عابرة في وجه شمس إيران.

عمد الرئيس السنيرة الى زيارة السعودية ومصر والاردن لشكرها على مساعدة لبنان لماندا برياك امتنع عن زيارة كل من قطر وايران؟ وهل أزعجكم ذلك؟

نحن أصدقاء للحكومة اللبنانية والدولة اللبنانية والشعب اللبناني ولم نزعج من امتناعه عن زيارة ايران ولكن عن سبب الامتناع عليكم توجيه هذا السؤال اليه. ما طبيعة العلاقة مع حزب الله وأشكالها؟

هي علاقة مع مؤسسة تسير بهدف يرعى الى حماية بلده وشعبه ويعمل على حفظ الانسان وكرامته ولذلك أي انسان شريف لا بد وأن يحترم هذا الحزب الذي يقوم بكافة الخدمات الانسانية والخيرية. ان حزب الله هو جزء من هذا الشعب وهو جزء من هذه الحكومة وبالتالي هو جزء من هذا البلد.

نحن عشنا مرحلة الظلم أيام حكم الشاه. ولم نتحرر الا بعد الثورة وحزب الله اليوم يخوض معركة الدفاع عن نفسه وكرامته واحساسه الشخصي هو التعاطف مع هذا الحزب الذي يخوض معركة شبيهة بالتي خاضها أيام حكم الشاه.

أما عن اشكالها، فنحن ننسق مع كافة المؤسسات العاملة في لبنان ولحزب الله مؤسسات تعنى بالشأن الاجتماعي وعليه لا بد من أن ننسق معه خاصة كونه يعمل على الارض ويقدم المساعدات الى كافة الفئات لذلك نحن نسعى لكي يكون هنالك تنسيق دائم بينها.

الكهربائية في الجنوب؟

عمدت اللجنة الى شراء 51 مولد كهربائياً وتم توزيعها على مناطق جنوب الليطاني، نظراً الى حجم الدمار في تلك المنطقة، إذ قد لا تصل اليها الكهرباء قبل أسابيع أو اشهر لذلك وضمن اطار دعم صمود الاهالي في مناطقهم قمنا بهذه المبادرة.

ما هو مصدر المساعدات؟

معظم هذه المساعدات هي مساعدات شعبية كما قلنا ولكن هنالك أيضاً مؤسسات خيرية تقوم بمساعدتنا بالإضافة الى استثمارات خاصة بلجنة الامداد مثل مصانع وفنادق.

لماذا يتحسس البعض من المساعدات الايرانية؟

ان الذي يتحسس من المساعدات الايرانية هو الاستكبار العالمي، فإيران تقدم مثلاً مشروع الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وهو مشروع واضح وشفاف لكنهم يتحسسون منه. وهنالك بعض المصانع يتم تأهيلها لإنتاج الدواء يتم التحسس منه ان أي دولة غنية تعمد الى خدمة الانسانية وتعتمد الى تطوير نفسها يتم التحسس منها اذا ما نظرنا الى القارة الافريقية نجد أنها قارة غنية - الماس وذهب - ولكنها تعيش بقرق مدقع، السبب في ذلك هو الاستعمار. هل المطلوب أن نكون دولة فقيرة نحن لن نسمح بذلك وسنعمد الى دعم الفقراء. ان الذين يتحسسون من المساعدات الايرانية للبنان هم اصلاً لا يريدون الخير لأي شخص، لاننا لم نعمد الى وضع شروط سياسية مرتبطة بهذه المساعدات



مباشراً لكن معلوماتي أن تم تبليغ السلطات اللبنانية أن إيران ستعمد الى سد اي فراغ تتركه الدول في عملية إعادة الاعمار وهذا الامر معلن.

أما على صعيد لجنة الامام الخميني فنحن وبالتعاون مع الهلال الاحمر بالجمهورية الاسلامية قمنا بحملة تبرعات داخل الجمهورية اسميناها يوم التضامن مع لبنان جمعنا خلالها حوالي 6 ملايين دولار تم بواسطتها شراء معدات وادوات منزلية وفرش وسجاد بالإضافة الى التموين. وصل منها حتى الآن ما يعادل 94 شاحنة ضخمة. وزعت على عدة مؤسسات منها الهيئة العليا للإغاثة والهيئة الصحية بالإضافة الى مختلف التيارات السياسية في لبنان وقد تم تقديم 25 سيارة اسعاف ضمن برنامج يتضمن 60 سيارة وهنالك برامج في شأن الكهرباء.

ما هي تفاصيل تجربة المولدات

عمدت اللجنة الى تقديم المساعدة الى الاشخاص العاطلين عن العمل، ان تاريخ الامداد حافل بالمساعدات ونحن بحاجة لساعات لتعدادها.

لماذا لم تساهم إيران في المؤتمرات الهادفة الى مساعدة لبنان؟

قبل أن يشكل أي مؤتمر ونحن نقدم المساعدات. نحن وان كنا مؤسسة معتمدة من الدولة الا انها مؤسسة أهلية في النهاية ولكني سمعت شخصياً من مصادر معنية أن إيران علي استعداد للمساهمة في أي اطار من شأنه ايصال المساعدات الى الناس على أن تكون له صفة انسانية بحتة. المهم الاساسي لنا هو أن تصل المساعدات للذين هم أكثر حاجة اليها اذا الشروط هي أن لا يكون هنالك اعتبارات سياسية، أن يكون الهدف انساني، وان تصل الى الناس سواء كان ذلك عن طريق باريس 2 أو 3 أو ما شابه.

ما هو حجم المساعدات المرصودة الى لبنان؟

نحن كمؤسسة غير معنيين بالاموال التي ترصدها الدولة الايرانية بشكل

لماذا تهتم إيران بتقديم المساعدة الى لبنان ولماذا تقتصر المساعدة على الطائفة الشيعية؟

أولاً نرحب بكم في جمعية الإمداد، ثانياً السؤال المطروح يجب أن يكون لماذا لا ترسل إيران مساعدات الى لبنان. ان هدف الجمعية هو هدف إنساني لو حصل ما حصل في لبنان لأي دولة أخرى كنا سنتعامل معها بنفس الطريقة. المبدأ هو إنساني - ونحن لا ندير ظهرنا الى مآسي العالم - ونفس المبدأ اجاب على القسم الثاني من السؤال، الامداد هي مؤسسة إنسانية خيرية عالمية ولديها 1400 فرع ولم تكن يوماً تخص المساعدات لأي لون طائفي بل أكثر من ذلك فهي لا تميز بين مسيحيين وأرمن وكلدانيين داخل إيران، فأينما توجد حاجة تتقدم الامداد لتلبيةها، وقد افتتحت "اللجنة" فروعاً في أذربيجان والبوسنة وأرمينية أو طاجكستان حيث قد لا يكون سكانها من الطائفة الشيعية فكيف يكون الامر كذلك في لبنان وهو البلد المتنوع اجتماعياً. العنوان هو الحاجة الانسانية البحتة وان ما نقوم به هو من مبدأ عقائدي ينص على خدمة الانسان أينما كان.

في المرحلة الاولى خلال العدوان بدأنا مساعدة النازحين الى سوريا دون أي سؤال وعندما تمكنا من إدخال الشاحنات الى لبنان تم توزيعها على المحتاجين ولم نسال يوماً عن أي موضوع سوى ان يكون المستفيد هو محتاج فعلاً لهذه المساعدات أما الآن فالمساعدات التي وصلت في المرحلة الثانية ستوزع على المتضررين أينما وجدوا كما أن هنالك لجنة تقوم بالتوزيع على جميع الطوائف نظراً للخصوصية اللبنانية.

هل لك ان تعطينا لمحة تاريخية عن

أبرز بنود مشروع سلامة لصندوق إعادة الإعمار:

يخضع لقانون إنشائه ومستقل مالياً وادارياً ويعفى من الضرائب

الرئيس، مباشرة بعد تعيينه، بوضع بيان يتضمن اسماء المتبرعين والمبالغ المتبرع بها من قبل كل منهم، ويعدو الهيئة العامة للانفاق.

ويقوم رئيس المجلس التنفيذي بالاعمال العادية التي يقتضيها سير عمل "الصندوق"، فيما يقوم مفوض المراقبة بالتدقيق في عمليات "الصندوق" وفي اعمال المجلس التنفيذي وفقاً لمعايير الرقابة والمحاسبة الدولية، كما يتأكدون من صحة تطبيق احكام هذا القانون.

ويتعاقد الصندوق مع مؤسسات متخصصة مستقلة للتحقق من ان تمويل المشاريع المقدمة اليه يتم للغايات التي منح لاجلها ومن حسن تنفيذ هذه المشاريع.

ويتحمل "الصندوق" جميع النفقات والمصاريف المترتبة عن سير اعماله، وتبدأ سنته المالية في اول كانون الثاني وتنتهي في 31 كانون الاول من كل سنة، اما السنة المالية الاولى لـ "الصندوق" فتبدأ بتاريخ انشائه وتنتهي في 31 كانون الاول من السنة ذاتها. ويصدر الصندوق تقريراً سنوياً وآخر نصف سنوي يشتمل كل منهما على بيان مراجعة لحساباته ولنتائج عملياته، ويرفع المجلس التنفيذي نسخة عن التقريرين المذكورين الى كل من الهيئة العامة ورئيس مجلس الوزراء.

ويشتر المجلس التنفيذي سنوياً ميزانية مفصلة لـ "الصندوق" مصدقاً عليها من مفوضي المراقبة. ولا يمكن لأي سبب كان القاء الحجز على موجودات "الصندوق" او اجراء المقاصة عليها بما في ذلك المبالغ المتوجبة له بذمة الغير. و لمحاكم بيروت دون سواها صلاحية النظر في جميع النزاعات التي تنشأ بين "الصندوق" والغير.

ويبقى "الصندوق" من جميع الضرائب والرسوم والمكوس من اي نوع كانت بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة وضريبة الدخل ورسوم الطابع المالي.

وعند تحقيق الغايات التي انشئ من اجلها او عند استفاد امواله وبناء على اقتراح المجلس التنفيذي، يحل "الصندوق" بموجب قانون، وتؤول جميع حقوقه وامواله المنقولة وغير المنقولة الى الدولة اللبنانية.

ويكون لـ "الصندوق":
- هيئة عامة تتألف من جميع المتبرعين.
- مجلس تنفيذي يتألف من: رئيس متفرغ ونائب رئيس يعينان لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد او التمديد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء. ويمكن انهاء مهام أي منهما قبل انتهاء ولايته وفقاً للاصول ذاتها، ومن خمسة اعضاء من المتبرعين تنتخبهم الهيئة العامة لمدة ثلاث سنوات من بين كبار المتبرعين الذين يوافقون على تولي مهام عضوية المجلس التنفيذي. وفي حال تعذر اي من اعضاء المجلس التنفيذي الاستمرار بالقيام بمهامه، ينتخب مكانه عضو آخر من بين المتبرعين للمدة المتبقية من ولايته وفقاً للاصول المنوه عنها اعلاه.

ويتولى نائب الرئيس صلاحيات الرئيس اثناء غياب هذا الأخير او تعذر قيامه بمهامه بصورة مؤقتة لأي سبب كان. ويقوم

اقترح حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إنشاء صندوق خاص لتمويل اعمار وإعادة اعمار لبنان بعد حرب تموز 2006 والمساهمة في التخفيف من معاناة اللبنانيين في مختلف المناطق التي طاولتها الارزاع، ومساعدة الحكومة على مواجهة الصعوبات المالية التي ستعترضها عند البدء بورشة الاعمار وإعادة الاعمار.

ويهدف انشاء الصندوق الى تأمين اعلى قدر من الشفافية في استعمال التبرعات والهبات والى تعزيز مبدأ المحاسبة، وذلك عن طريق افساح الفرصة للمتبرعين عبر المجلس التنفيذي للصندوق او للهيئة العامة للمتبرعين لتقرير ومراقبة سبل تخصيص اموالهم للغايات التي منحت من اجلها، ضمن اليات محددة يسهل من خلالها الاطلاع والمتابعة، على ان تبدأ السنة المالية الاولى للصندوق بتاريخ انشائه وتنتهي في 31 كانون الاول من السنة ذاتها.

و "الصندوق" شخص معنوي من القانون الخاص يخضع لقانون انشائه، وهو يتمتع بالاستقلال المالي والاداري ويعود له ابرام العقود والاتفاقات تحقيقاً للغايات التي انشئ من اجلها، وتملك الاموال المنقولة وغير المنقولة والتصرف بها من اجل سير اعماله. كما يمكنه القيام بالانشطات الثانوية التي تستتبعها عملياته.

وغاية "الصندوق" المساهمة في: تمويل اعمار وإعادة اعمار البنى التحتية، تمويل مساعدة النازحين اللبنانيين للعودة الى مناطقهم، إعادة خلق الثقة بلبنان بعد حرب تموز 2006 والعمل على تشجيع الاستثمار فيه، بصورة عامة تأمين المستلزمات الاقتصادية والاجتماعية والاسكانية والصحة وغيرها الناتجة عن حرب تموز 2006.

و تتألف واردات "الصندوق" من التبرعات والهبات النقدية غير المشروطة التي يتلقاها من الحكومة اللبنانية ومن اشخاص وجهات محلية ودولية، وتخصص لتقديم المساعدات تحقيقاً لغاياته ووفقاً للاولويات التي يضعها مجلس الوزراء.

وتقدم طلبات التمويل الى "الصندوق":
1 بواسطة مجلس الوزراء في ما خص الطلبات المقدمة من الادارات العامة والمؤسسات العامة والمنظمات غير

عليك أن تنجز الكثير في وقت قليل.



أفكار كثيرة في بالك وأمور أكثر بين يديك. العالم يتغير ويسابق الزمن وأفكارك تكبر أكثر فأكثر. لذلك أنت بحاجة إلى من يدعمك ويساعدك في تسريع إنجازاتك ويعد مشاريع جديدة.

بنك الموارد
كيف فينا نساعد؟

التأسيس: ٢٠١٠ - ٢٠١١ - ١٩٩٠ من تاريخه



أهداف الخطة الخمسية العاشرة: المحافظة على الامن القومي وتعزيز موقع سورية الاقتصادي

أما التخطيط التأسيري الذي اعتمده الخطة فيتيح التنوع والتعدد في الاراء والتنمية ويحتاج الى توافق وطني حول الاهداف العامة ومن هنا أهمية النهج التشاركي في التخطيط التأسيري إذ أن الخطة مبنية على مبدأ المشاركة لضمان نجاحها أثناء اعدادها وتنفيذها والاشراف عليها ومراجعتها الدائمة.

وتصف هيئة تخطيط الدولة الخطة بأنها ديناميكية بطبيعتها وهذه الديناميكية تأتي من الدور المتفاعل بين المكونات الثلاثة الرئيسية للاقتصاد العام والخاص والمشارك حيث سيعزز التوجه نحو تركيز دور القطاع العام على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية وتحفيز قيام صناعات استراتيجية عبر صيغ استثمارية ومتطورة دائما بالمشاركة مع القطاع الخاص الذي سيركز أكثر فأكثر على قيادة النشاط الانتاجي والخدمي وسيتحمل مسؤوليات اجتماعية أوسع اما القطاع المشترك فهو آلية مؤقتة تستخدمها الدولة لتحفيز قيام صناعات ونشاطات ذات كثافة رأسمالية عالية وتقانات من اهداف الخطة الخمسية العاشرة.

وبشأن تخفيف الفقر تسعى الخطة الخمسية العاشرة الى تخفيض نسبة الفقر الى 7.8 بالمئة من خلال رفع المستوى

الخطة الخمسية العاشرة التي بدأت هذا العام وتنتهي عام 2010 برنامج للتحويل الاقتصادي نحو اقتصاد مفتوح تنافسي يحقق معدلات النمو الاقتصادي الاعلى والتشغيل والعدالة الاجتماعية وتخفيف الفقر ولتحقيق ذلك يعتمد هذا البرنامج على السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية التي توازن ما بين الكفاءة الاقتصادية وعدالة التوزيع والاستدامة البيئية.

وتهدف الخطة كما تقول هيئة تخطيط الدولة الى المحافظة على الامن القومي وتعزيز موقع سورية الاقتصادي اقليميا ودوليا والاستفادة من الفرص التي تتبناها عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي والتخفيف قدر الامكان من النتائج السلبية التي يمكن أن تنتج عن هذا الاندماج. واعتمدت الخطة على تحليل للوضع الراهن للتعرف على مؤثرات اقتصادية واجتماعية أساسية وتفصيلية ومن ثم وضع جملة من المؤثرات التي تهدد الخطة لتوصف اليها بنهاية عام 2010 وهذه المؤثرات تجسد الاهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة حيث تكون الدولة مسؤولة امام المواطن عن تحقيق هذه المؤثرات وعن الموارد المخصصة لذلك.

”بنك سورية الدولي الاسلامي“ يعرض للإكتتاب أسهما بـ 51 مليون دولار

أعلن ”بنك قطر الدولي الاسلامي“ عن طرح أسهم بـ 51 مليون دولار للإكتتاب العام في ”بنك سورية الدولي الاسلامي“ قبل نهاية عام 2006.

وقال المدير العام للمصرف عبد الباسط الشيبيني، ”ستطرح عرض الاكتتاب العام في تشرين الثاني أو كانون الاول بسعر 500 ليرة للسهم الواحد (ما يوازي 10 دولارات) وسيحتاج حصرا للمواطنين السوريين“.

وسيطرح للإكتتاب 51 في المئة من راس مال المصرف البالغ 100 مليون دولار، علما أنه يجب أن تكون حصة الاكثريه في مصارف القطاع الخاص مملوكة من مستثمرين سوريين بحسب القوانين السورية.

وسيمتلك ”بنك قطر الدولي الاسلامي“ ومستثمرون قطريون حصة نسبتها 49 في المئة من ”بنك سوريا الدولي الاسلامي“ الذي نال أخيرا ترخيصا من السلطات السورية.

وسيكون ”بنك قطر الدولي الاسلامي“ أكبر مساهم فردي في المصرف بحصة نسبتها 30 في المئة، اما المساهمون القطريون الآخرون في المصرف الجديد فهم: شركة ”البروق التجارية“ بحصة 5 في المئة، والشركة الاسلامية القطرية للتأمين“ بحصة 3 في المئة، وشركة

الخدمات ”المشاريع الخاصة“ بحصة 2.5 في المئة. في حين يمتلك الحصة المتبقية ونسبتها 8.5 في المئة 10 مستثمرين قطريين آخرين.

وأفادت تقارير سابقة ان ”مجموعة دعبول الاقتصادية“ ومقرها دمشق، هي الشريك السوري في ”بنك سورية الدولي الاسلامي“ بحصة نسبتها 51 في المئة. الا أن مصادر المجموعة والشيبيني أوضحت أن الحكومة السورية ”قررت طرح حصتها لمواطنين سوريين في اكتتاب عام“.

وأضاف الشيبيني: ”سنباشر العمليات في الربع الاول من عام 2007 بافتتاح مقر رئيس في دمشق.

الشركة السورية للغاز تستثمر الغاز المنتج في محطة الخراطة النفطية

ولتوليد الطاقة بالتييم.

وبتكون المشروع من خط انابيب رئيسي بطول 12 انشا وبطول 35 كيلو مترا تقريبا بالإضافة الى أنظمة قياس الكميات والتحكم بالضغط ونظام الحماية المهيبة لكامل الخط مع نظام حقن مانع للتآكل.

وبلغت الكلفة الاجمالية للمشروع حوالي 174 مليون ليرة سورية علما ان الربعية الاقتصادية للمشروع تبلغ حوالي مليون واربعمئة الف ليرة سورية يوميا وبالتالي فان كلفة المشروع ستسترد خلال فترة زمنية مقدارها 126 يوما تقريبا.

قامت الشركة السورية للغاز باعداد الدراسات الفنية والاقتصادية اللازمة لاستثمار الغاز المرافق المنتج من محطة الخراطة النفطية التابعة للشركة السورية للغاز وذلك بنقله الى محطة الضواغط الغازية بالتييم ليصار الى استخدامه كغاز وقود في العنفات الغازية بمنشأة

وزير النفط السابق: لدينا مشكلة حقيقية في النفط عام 2009 ونحتاج إلى 2 مليار دولار لتمويل صادرات السنوات المقبلة

المراقبون أن الأرقام المطروحة هي أكثر تفاؤلا من الواقع ذلك أن الصادرات النفطية السورية كانت مقدرة بنحو 300 ألف برميل يوميا عام 2004 وبحسب الأرقام الرسمية فإنه يجري حاليا تكرير 250 ألف برميل في سوريا وتصدر الدولة 165 ألف برميل من النفط و12 ألف برميل من فاكيوم غاز أويل أي أنها تصدر يوميا 30 ألف برميل من المنتجات النفطية لكنها تستورد 60 ألف برميل يوميا من الديزل ونحو 5 آلاف برميل من غاز البترول المسال أي أن استهلاك سورية اليومي يقدر بـ 285 ألف برميل وتقدر صادراتها بـ 195 ألف برميل يوميا (165 ألف برميل من النفط الخام زائدا 30 ألفا من المنتجات).

كشف وزير النفط السابق مطانيوس حبيب في قراءة بيانية للنفط ”أن سورية عام 2009 تصل إلى مرحلة التوازن في النفط ما بين الإنتاج والاستهلاك قبل أن يؤكد أننا سنحتاج خلال السنوات الخمس المقبلة إلى 2 مليار دولار لتمويل الصادرات النفطية في إشباع حاجة السوق المحلية وأشار مطانيوس في تصريح أن المخزون الاحتياطي من النفط سيتناقص تدريجيا حتى النهاية ويجب التشديد حاليا على سياسة الاقتصاد ما بعد النفط باستثمار موارده في الزراعة أو الصناعة أي ما يسمى بالنشاط الاقتصادي للقيمة المضافة. ويعتبر الخبير الاقتصادي أن وضع المشتقات النفطية في سورية اليوم هو

ثمره تعاون مورست في الماضي، بينما كان يجب التحسب إلى إمكانية نزوب الأبار لافتا إلى أن سورية غير قادرة على اجتذاب شركات النفط الأجنبية الكبرى لعدم اكتشافها حقول نفط كبيرة وعدم امتلاكها احتياطات كبيرة من النفط إضافة إلى تأثير تلك الشركات بالسياسة العالمية. وتشير الأرقام إلى أن إنتاج النفط في هبوط مستمر، فقد انخفضت كمية الإنتاج من 610 ألف برميل عام 1995 إلى 400 ألف برميل عام 2005، ويعتقد الأخصائون أنها لن تتعدي 325 في عام 2006، وهو انخفاض أسرع في شكل ملحوظ مما كان منتظرا على رغم وجود شركات كبرى تتعاون مع شركة النفط السورية. ويعتبر

احصائيات حول المؤشرات السكانية والاقتصادية

ووصلت ادنى النسب في محافظة دمشق 0.9 بالمئة. وبيتت المؤشرات ان نسبة النساء من التشغيل مقابل اجر في القطاعات غير الزراعية نحو 15.5 بالمئة وكانت اعلى النسب في محافظة اللاذقية حيث وصلت النسبة الى 27.2 بالمئة وادنى النسب كانت في محافظة حلب حيث بلغت النسبة هناك 8.8 بالمئة. وواضح المكتب المركزي للاحصاء ان نسبة النساء من العاملين بالمناصب الادارية وصلت الى نحو 11.2 بالمئة في حين بلغت نسبة الذكور 88.8 بالمئة. وكانت اعلى نسبة للنساء اللواتي يتولين مناصب ادارية في محافظة اللاذقية حيث وصلت الى 15.3 بالمئة. ووصل معدل الاعالة الاقتصادية الى نحو 3.6 اشخاص لكل فرد يعمل وبلغت ادنى نسبة اعالة في محافظتي طرطوس واللاذقية حيث وصلت الى 2.8 شخص لكل فرد يعمل واعلى النسب كانت في محافظة دير الزور حيث وصلت الى نحو 4.4 بالمئة. وبلغ معدل نمو القوى العاملة السنوي في سورية نحو 2.9 بالمئة من عدد السكان ترتفع هذه النسبة في محافظة القنيطرة لتصل بـ 6.6 بالمئة وادنى النسب في محافظة دمشق حيث تصل الى نحو 0.29 بالمئة.

اظهرت المؤشرات السكانية والاقتصادية الصادرة عن المكتب المركزي للاحصاء ان الكثافة السكانية تبلغ 96 نسمة في الكيلو متر المربع الواحد اما الكثافة السكانية في الاراضي المهولة فنصل الى 301 نسمة في الكيلو متر مربع حيث تبلغ اعلاها في دمشق لتبلغ 77600 نسمة في الكيلو متر مربع وتصل ادناها في محافظة القنيطرة بواقع 42 نسمة في الكيلو متر مربع. وأشار المكتب المركزي الى ان معدل البطالة وصل بين من تجاوزوا الخامسة عشر سنة الى 12.3 بالمئة حيث تصل اعلى النسب في محافظة الحسكة بواقع 26.5 بالمئة في حين تنخفض هذه النسبة في مدينة دمشق لتصل الى 4 بالمئة فقط. وبلغت نسبة الاناث من اجمالي قوة العمل في سورية نحو 17.3 بالمئة وصلت اعلى نسبة في محافظة طرطوس بـ 30.1 بالمئة وادنى النسب كانت في محافظة درعا حيث وصلت الى 7.7 بالمئة. ووصلت نسبة المشتغلين الذكور في سورية نحو 85.5 بالمئة في حين بلغت نسبة الاناث المشتغلين 14.5 بالمئة وبلغت نسبة العمالة الزراعية الى اجمالي العمالة في سورية نحو 17.5 بالمئة كانت اعلى النسب في محافظة الرقة 46.8 بالمئة في حين

نكومرس ش.م.ل.		الميزانية العمومية بتاريخ 2005/12/31	
الموجودات ل.ل.	المطلوبات ل.ل.	الموجودات ل.ل.	المطلوبات ل.ل.
34 455 327	632 749 678	الموجودات الصافية	الرسائل الخاصة
4 455 327	500 000 000	الموجودات الثابتة الصافية	راس المال
30 000 000	19 665 481	سندات مشاركة	ارباح منورة
	46 140 608		احتياطي قانوني
	66 943 589		ارباح الدورة المالية
	46 383 741		
	3 467 250	موجودات متداولة	المطلوبات المتداولة
	779 384	فوائد برسم القرض	حسابات دائنة
	10 603 057	مليونون مختلفون	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
	31 140 000	الصندوق والمصارف	ضرائب ورسوم
	394 050		أنصبة ارباح برسم الدفع
			مؤونة تعويض نهاية الخدمة
679 133 419	679 133 419		
			خارج الميزانية: 1 200 000 ل.ل.
		مجلس الادارة	مفوض المراقبة الاساسي:
		السيد أنطوان رعد	ب.د.و فيودوسيا الشرق الأوسط (السيد جيرار زوفيكيان)
		إدارة بطاقات الائتمان ش.م.ل. (عضو)	
		فرنسيك ش.م.ل. (عضو)	
		تيلي انفت ش.م.ل. (عضو)	

كلفة الحرب على العراق تكفي تشغيل الأمم المتحدة لمدة 14 عاماً

على الاقتطاع من برامجه المخصصة لخدمة الإنسانية. وقد خفضت مع معظم الدول الأعضاء تبرعاتها للمنظمة ولم تدفع مستحققاتها حتى تاريخه وقد بلغت مستحققات الأمم المتحدة ما يقرب 1206 مليون دولار حتى تاريخ 31 أيار من عام 2006، حيث حصة الولايات المتحدة الأميركية من هذه المستحققات المتوجبة عليها تجاه الأمم المتحدة 675 مليون دولار (56% من مستحققات الميزانية). كون الولايات المتحدة الأميركية هي صاحبة أكبر نسبة من مستحققات الأمم المتحدة هذا دفع كوفي في عام 1998 في خطاب القاه في جامعة رابيس في هيوستن أمام 4000 شخص بان الولايات المتحدة الأميركية تؤدي جهود قوات حفظ السلام بسبب رفضها لدفع المستحققات المتوجبة عليها والديون المتوجبة عليها والتي تبلغ ما يناهز 1.5 مليار دولار.

وفي عام 2005 قال وارن ساش، War-ren Sach، مسؤول في ميزانية الأمم المتحدة، من الممكن بأن لا تستطيع الأمم المتحدة من دفع كامل أجور موظفيها في الوقت المحدد ويمكن أن تقتصر من مهمات حفظ السلام أو توقف مشترياتهم وقد نشأت حدة هذه الأزمة عندما قال جون بولتن، سفير أميركا في الأمم المتحدة، بأنه على الأمم المتحدة بأن تأخذ بعين الاعتبار تبني ميزانية مؤقتة مع العلم أن الولايات المتحدة تدفع 22% من ميزانية الأمم المتحدة.

نبذة عن أزمات الأمم المتحدة مالياً عام 2005

7 نيسان: كوفي في أنان يلفت نظر العالم بأن المنظمة تنفق فقط 2% من ميزانيتها الاعتمادية على برنامج حقوق الإنسان. 17 حزيران: وافق مجلس الممثلين الأميركيين على اقتطاع 50% من مستلزمات أميركا تجاه المنظمة انا لم تطبق المنظمة 39% اصلاح في عام 2007.

29 أيلول: الولايات المتحدة الأميركية لم تدفع مطلقاً مستحققات الأمم المتحدة في الوقت المحدد او حتى الدفع كاملاً. مع العلم أن تكلفة الحرب على العراق تكفي تشغيل الأمم المتحدة بكل منظماتها وهيئاتها لمدة 14 سنة.

30 ايلول: جينتشيرو كوميزومي، رئيس وزراء اليابان، يقول بأن الشعب الياباني يضغط على الحكومة للتخفيف من المسؤوليات تجاه الأمم المتحدة معتمداً على أن الشعب الياباني يعتقد بأن حكومته لا تأخذ ما تستحق مقابل ما تدفعه للمنظمة. وتدع اليابان ثاني أكبر متبرع للأمم المتحدة بعد الولايات المتحدة الأميركية.

17 تشرين الاول: تبرع المواطنين الأميركيين بمبلغ 2.7 مليون دولار للأمم المتحدة (UNFPA) في الوقت الذي رفضت فيه الإدارة الأميركية دفع مبلغ 34 مليون دولار مع العلم أن الكونغرس قد وافق على صرف هذا المبلغ للأمم المتحدة.

24 تشرين الاول: بسبب نقص الموارد لمبادرات الأمم المتحدة الإنسانية قلصت المنظمة استجاباتها للكوارث الطبيعية. فالولايات المتحدة الأميركية وإيطاليا وفرنسا وكندا وأستراليا لم تقدم أية معونة مادية لمكتب المعونات الإنسانية في المنظمة (CERF).

23 تشرين الثاني: هدد بولتن بإيقاف موازنة الأمم المتحدة لسنتين اذا رفضت المنظمة الموافقة على جميع الإصلاحات الادارية للسكتراريا.

مفارقات

ان ميزانية قوات حفظ السلام أقل من ميزانية شرطة نيويورك، والميزانية الاعتمادية للأمم المتحدة أقل من ميزانية أصغر ولاية في أميركا. والميزانية السنوية الحالية لقوات حفظ السلام تمثل 0.5% من الانفاق العالمي على الجيوش. وعلى سبيل الذكر فقط فإن شركة GMC انفتحت 4 مليارات دولار على الاعلام في عام 1999، ومدينة زيورخ ميزانيتها 3.1 مليار دولار وتختط ميزانية التعليم في نيويورك في عام 2001 مبلغ 12.4 مليار. مع العلم ان ميزانية الأمم المتحدة أقل من ميزانية قسم الاطفاء في طوكيو وأقل من سعر القاذفة B2.

أحمد ديركي

وتغطي الخطة المتوسطة الأجل للمنظمة وميزانيتها أطر زمنية مختلفة وتتنوع فيها هيئات مستقلة في مناسبات مختلفة. وقد لا يثير الدهشة معرفة أن هناك تماسك ضئيل بين هذه العمليات المتباينة للتخطيط والميزنة، وتتخذ القرارات المتعلقة بالأولويات المؤسسية في معزل عن القرارات المتعلقة باستخدام الموارد القليلة.

وفي الأشهر الـ 18 التي تسبق إقرار الميزانية، تُقضى ساعات لا حصر لها في إعداد التقارير، وخدمة الاجتماعات، وإجراء المفاوضات بشأن التخصيص الإجمالي للموارد الذي يتغير فقط بصورة طفيفة عن فترة السنتين السابقة. وفي عام 2001، قدمت الأمانة العامة 563 صفحة من الردود الكتابية على 490 سؤالاً كتابياً. ويقدر أن ما قيمته 10.3 مليون دولار من دولارات المتحدة من وقت موظفي الأمانة العامة قد انقضى في خدمة أعمال اللجان.

ولا يملك الأمين العام، رغم كونه الموظف الإداري الأول للمنظمة، سلطة نقل أي أموال بين البرامج، أو من بند تكاليف الموظفين إلى بند التكاليف غير المتعلقة بالموظفين، دون أخذ موافقة مسبقة من الدول الأعضاء، وذلك على الرغم من أن الدول الأعضاء قد منحت مرونة لعدد كبير من رؤساء الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج بنية تحسين قدرتها على الاستجابة للمطالب السريعة التغير.

ولا تتسم النظم القائمة للإبلاغ عن أداء البرامج وتقييمه بأي أثر عملي في الخطط والقرارات المستقبلية المتعلقة بتوزيع الموارد. وفي نهاية كل فترة سنتين، تجري مقارنة حالة إنجاز ما يزيد على 36 000 ناتج في تقرير للأداء البرنامجي، تكتفي لجنة البرنامج والتنسيق بملاحظة محتوياته، ويجري سنوياً إعداد تقييمين معقدين لبرامج مختارة. ونادراً ما يطرأ أي تغيير على البرنامج أو التمويل نتيجة لأي من الاستعراضين.

وإجمالاً، تظهر دورة التخطيط والميزنة مجزأة ومعرضة للازدواجية ومثقلة بكم مفرط من الوثائق. وهي لا تشجع على اعتماد نهج استراتيجي صارم إزاء تحديد الأولويات وتوزيع الموارد وفقاً لهذه الأولويات. وتتفق الدول الأعضاء والأمانة العامة كما مفرطاً من الوقت وموارد ضئيلة على هذه العملية. وتعرض البلدان الأصغر على وجه الخصوص للضرر من هذه العملية، حيث أنها لا تملك القدرة على التصرف في مواردها البثرية البالغة المحدودية للمشاركة بنشاط في كافة مراحل الدورة وأجزائها.

ميزانية عام 2007 - 2006

أقرت الأمم المتحدة ميزانيتها لعام 2006 - 2007 والتي تبلغ 3.79 مليار دولار وتتوقع مصاريف عام 2006 أن تصل الى 1.9 مليار، وهذا هو المبلغ المطلوب لتغطي المنظمة مصاريفها لفترة نصف عام تقريباً من سنة 2006.

واقع الأمم المتحدة مالياً

فقط 40 عضواً في الأمم المتحدة سددوا اشتراكاتهم كاملة لعام 2006، وبهذا فهم يمثلون أقل من ربع مجموع الميزانية الكلية لهذه المنظمة. وتعد الولايات المتحدة الأميركية صاحبة أكبر مديونية على الأمم المتحدة، فقد بلغت مستلزماتها المالية المتوجبة عليها للأمم المتحدة مليار دولار. أما مجموع الديون المتوجبة على بقية أعضاء المنظمة حتى تاريخ 31 كانون الاول 2005 فيبلغ 3.3 مليار دولار.

ويقول كلاوس هافز، خبير اقتصادي في الأمم المتحدة، بأن تأجيل المستحققات المتوجبة دفعها للأمم المتحدة يتسبب بمشاكل ضخمة لهذه المنظمة.

وإذا ما نظرنا الى الأمم المتحدة وما يتوجب عليها على المستوى العالمي مقارنة مع ميزانيتها يمكن أن نرى مدى ضالة المبلغ المرصود لها. فالأمم المتحدة بجميع منظماتها تتفق ما يقرب 20 مليار دولار سنوياً وإذا ما وزع هذا المبلغ على سكان المعمورة يكون حصة كل فرد ما يقرب 3 دولارات، وبعد هذا مبلغاً ضئيلاً معظم ميزانيات حكومات العالم وإذا ما قيس بالنسبة للانفاق على التسليح يصبح مبلغاً لا يذكر.

هذا ما جعل الأمم المتحدة تحت عجز مالي دائم منذ فترة طويلة ما يرغمها



بالكامل وفي موعدها. الحالة المالية للمنظمة قد تحسنت بعض الشيء في السنوات الأخيرة. ومهد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في كانون الأول 2000 بشأن تعديل جداول الأرصدة المقررة الطريق أمام سداد جزء كبير من المتأخرات المستحقة على الولايات المتحدة الأمريكية للمنظمة. وجرى تحويل هذه المبالغ إلى الدول المستحقة لأموال مقابل مساهمتها بقوات في مختلف بعثات حفظ السلام. وأتاحت الأحوال الاقتصادية المواتية أيضاً لدول أعضاء أخرى للحاق بموعد سداد اشتراكاتها غير المسددة. وفي عام 2001، مثل إجمالي الاشتراكات المسددة من جميع الدول الأعضاء أعلى معدل للاشتراكات المسددة في أي سنة واحدة من سنوات تاريخ المنظمة. إلا أنه في السنوات الأخيرة لم تلاحق الميزانية العادية للمنظمة معدل التضخم، بينما زاد عدد الأنشطة التي عُمِد بها إلى المنظمة بصورة كبيرة. وتمكنت المنظمة من مواصلة العمل عن طريق المراقبة الدقيقة للنقائص، وإدخال التسمينات على الاستراتيجية، وتحركات معدل الصرف المواتي - ولكن أيضاً للأسف، عن طريق إجراء خفض شديد في الاستثمار في التدريب، وتكنولوجيا المعلومات، ومرافق الصيانة. وتعتبر هذه النقطة الأخيرة مصدراً للقلق الشديد؛ وبلغ الآن إهمال البنية الأساسية المادية لمقر المنظمة أبعاداً خطيرة.

ميزانية الأمم المتحدة

يعتبر نظام التخطيط والميزنة الحالي بالأمم المتحدة معقداً وكثيف العمالة، وهو يشتمل على ثلاث لجان منفصلة. أن الأمم المتحدة تحتاج إلى موارد لتنفيذ ولايات عديدة يعهد بها إليها كل سنة. وتعتمد المنظمة على الدول الأعضاء لتوفير الموارد الكافية ودفع اشتراكاتها

تتألف دورة التخطيط والميزنة من ثلاثة عناصر:

(أ) - خطة متوسطة الأجل تحدد أوليات المنظمة لفترة أربع سنوات والمستهدف أن تكون بمثابة التوجيه الاستراتيجي الاساسي الذي يدعم أعمال المنظمة؛

(ب) - مخطط الميزانية الذي يقدم بياناً بالمستوى الإجمالي للموارد للسنتين المقبلتين؛

(ج) - ميزانية برنامجية تفصيلية مقترحة لفترة السنتين.

وتوجد ثلاث آليات لمراقبة واستعراض التخطيط والميزنة:

(أ) - اللجنة الخامسة للجمعية العامة؛

(ب) - لجنة البرنامج والتنسيق؛

(ج) - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

وبموجب الإجراءات الراهنة، تنظر لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الخامسة في الخطة المتوسطة الأجل، وتنتظر هاتان الهيئتان، علاوة على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة. ففي عام 2001، عقدت هذه الهيئات الثلاث 295 جلسة رسمية وغير رسمية لمناقشة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2002-2003. وعلاوة على ذلك، عقدت اللجنة الخامسة 106 جلسة غير رسمية.

وتعتبر الوثائق المقدمة من أجل هذه العملية ضخمة. وتقع آخر خطة متوسطة الأجل في 222 صفحة. وتحتوي الميزانية البرنامجية المقابلة على 31 باباً مستقلاً ويهازم مجموع عدد صفحاتها 2 000 صفحة.

والعملية موزعة على فترة زمنية طويلة للغاية. فالخطة المتوسطة الأجل، التي يمتد التخطيط في إطارها لفترة أربع سنوات، تعتبر مرهقة للغاية وغير عملية. ولذلك فإن الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2002-2005، والتي وضعت في عام 1999 وتم إقرارها في عام 2000، قد لا تعكس توافق الآراء السياسي والآثار المترتبة في الميزانية على الإعلان بشأن الألفية. وبالمثل، تبدأ دورة الإعداد للميزانية 18 شهراً قبل فترة السنتين التي تتعلق بها.

فشلت عصبة الأمم المتحدة في المحافظة على السلام العالمي وبناء "اليوتوبيا" الكونية، أدى فشلها هذا الى زوالها ونشأة الأمم المتحدة في 24 تشرين الاول من عام 1945 في محاولة لإنشاء "اتوبيا" جديدة تقودها الدول المنتصرة ان كان من خلال حق النقد "الفيثو" أم من خلال الاموال التي تقدمها لهذه المؤسسة العالمية.

وقد أنشأت الأمم المتحدة في حينها، 51 دولة التزمت بحفظ السلام عن طريق التعاون الدولي والامن الجماعي. وتنتهي الى الأمم المتحدة اليوم كل دول العالم تقريباً - إذ يبلغ مجموع عدد أعضاء الأمم المتحدة 191 بلداً.

مهمة الأمم المتحدة

إن الأمم المتحدة مركز لحل المشاكل التي تواجه البشرية جمعاء. ويتعاون في هذا الجهد ما يزيد على 30 منظمة منتسبة تعرف مجتمعة باسم منظومة الأمم المتحدة. وتعمل الأمم المتحدة وأسرتها من المنظمات على تعزيز احترام حقوق الإنسان وحماية البيئة ومكافحة الأمراض والحد من الفقر. وتقوم وكالات الأمم المتحدة فضلاً عن ذلك بتحديد معايير السلامة والكفاءة في النقل الجوي وتساعد على تحسين الاتصالات السلكية واللاسلكية وتعزيز حماية المستملك. وتتولى الأمم المتحدة أيضاً قيادة الحملات الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب.

وتقوم الأمم المتحدة ووكالاتها في جميع أنحاء العالم بمساعدة اللاجئين ووضع البرامج لإزالة الألغام الأرضية، وتساعد على التوسع في إنتاج الأغذية وتقود عملية مكافحة فيروس نقص المناعة

وعندما تصبح الدول أعضاء في الأمم المتحدة، فإنها توافق على القبول بالالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وهو معاهدة دولية تحدد المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية. وللأمم المتحدة، وفقاً للميثاق، أربعة مقاصد هي: صون السلم والامن الدوليين؛ وتنمية العلاقات الودية بين الأمم؛ وتحقيق التعاون على حل المشاكل

عزمتنا صلب كالصخر

إفتتاح فرع جديد في منطقة الروشة

منذ عدة مئة من قبل لبنان عبر التاريخ، خرج منها قوياً صلداً شامخ الرأس، واليوم ورغم كل الصعوبات والتحديات نلتفت فرحاً للفرع الجديد في منطقة الروشة إيماناً منا أن لبنان سيمرغ من مجدته قوياً معافى.

نود اعلام زياتنا الكرام أن جميع فروعنا الـ 22 على كافة الأراضي اللبنانية جاهزة لاستقبالكم.

لنزيد من معلوماتكم الرجاء الاتصال بمرکز الخدمات على ٠١٢٣ ٩٧ - ٠١٢٣ ٩٧ - ٠١٢٣ ٩٧ في منطقة الروشة على www.zeibatbank.com

Global Warming Fastest For 20,000 Years

By Steve Conner

Global warming is made worse by man-made pollution and the scale of the problem is unprecedented in at least 20,000 years, according to a draft report by the world's leading climate scientists.

The leaked assessment by the group of international experts says there is now overwhelming evidence to show that the Earth's climate is undergoing dramatic transformation because of human activity.

A draft copy of the report by a working group of the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) states that concentrations of carbon dioxide, methane and other greenhouse gases are at the highest for at least 650,000 years.

It predicts that global average temperatures this century will rise by between 2C and 4.5C as a result of the doubling of carbon dioxide levels caused by man-made emissions.

These temperatures could increase by a further 1.5C as a result of "positive feedbacks" in the climate resulting from the melting of sea ice, thawing permafrost and the acidification of the oceans.

The US Climate Change Science Programme, which yesterday released its own report

saying climate change was being affected by man-made pollution, said it wanted as many experts and stakeholders as possible to comment on the draft IPCC report.

Global warming sceptics will get little comfort from the confident language in the draft report, which dismisses suggestions that climate change is an entirely natural rather than man-made phenomenon.

"There is widespread evidence of anthropogenic warming of the climate system in temperature observations taken at the surface, in the free atmosphere and in the oceans," it says.

"It is very likely that greenhouse gas forcing has been the dominant cause of the observed global warming over the past 50 years.

"And it is likely that greenhouse gases alone would have caused more warming than has been observed during this period, with some warming offset by cooling from natural and other anthropogenic factors." Since its last report in 2001, the IPCC's working group says it has amassed convincing evidence showing that climate change is already happening.

It also finds that climate change is set to continue for decades and perhaps centuries to come even if man-made



emissions can be curbed.

"2005 and 1998 were the warmest two years on record. Five of the six warmest years have occurred in the past five years (2001-2005)," the report says.

Satellite data since 1978 shows that the Arctic sea ice has shrunk by about 2.7 per cent each decade, with even larger losses of about 7.4 per cent during the warmer summer months.

"The smallest extent of summer sea ice was observed in 2005. Average Arctic temperatures have been rising

since the 1960s and 2005 was the warmest Arctic year," the draft IPCC report says.

"An increasing body of evidence suggests a discernible human influence on other aspects of climate, including sea ice, heat waves and other extremes, circulation, storm tracks and precipitation," it says.

Melting glaciers and polar ice sheets could cause sea levels to rise by up to 43cm by 2100, and the rise for the next two centuries is predicted to be nearly double that figure.

Man-made emissions of greenhouse gases have probably already caused the increase in sea levels observed over the past century, says the report.

"Anthropogenic forcing, resulting from thermal expansion from ocean warming and glacier and ice sheet melt, is likely the largest contributor to sea level rise during the latter half of the 20th century," the report says.

"Anthropogenic forcing has likely contributed to recent decreases in Arctic sea ice extent. There is evidence of a decreasing trend in global snow cover and widespread retreat of glaciers consistent with warming and evidence that this melting has also contributed to sea-level rise," it adds.

Evidence of Climate Change

* Arctic sea ice has shrunk by 2.7 per cent per decade since 1978 and by 7.4 per cent each decade during the summer months.

* Five of the six warmest years have occurred in the past five years, with 2005 and 1998 being the two warmest years on record.

* Global average sea levels rose at a rate of about 2mm a year between 1961-2003, and by an average of more than 3mm a year between 1993-2003.

* Mountain glaciers and polar land ice have in general melted faster than they have formed over the past 40 years.

* Permafrost temperatures have increased on average and the area covered by seasonally

frozen ground has decreased by about 7 per cent over the past 50 years.

Global warming is made worse by man-made pollution and the scale of the problem is unprecedented in at least 20,000 years, according to a draft report by the world's leading climate scientists.

The leaked assessment by the group of international experts says there is now overwhelming evidence to show that the Earth's climate is undergoing dramatic transformation because of human activity.

A draft copy of the report by a working group of the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) states that concentrations of carbon dioxide, methane and other greenhouse gases are at the highest for at least 650,000 years.

It predicts that global average temperatures this century will rise by between 2C and 4.5C as a result of the doubling of carbon dioxide levels caused by man-made emissions.

These temperatures could increase by a further 1.5C as a result of "positive feedbacks" in the climate resulting from the melting of sea ice, thawing permafrost and the acidification of the oceans.

The US Climate Change Science Programme, which yesterday released its own report saying climate change was being affected by man-made pollution, said it wanted as many experts and stakeholders as possible to comment on the draft IPCC report.

The IPCC's chairman, Rajendra Pachauri, however, did not learn of the decision to, in effect, publish the report until it was posted online, according to the journal Nature. The IPCC assessment is written by scores of scientists - who can draw on the expertise of hundreds more researchers - to produce the most definitive and authoritative assessment of climate change and its impacts.

Global warming sceptics will get little comfort from the confident language in the draft report, which dismisses sug-

gestions that climate change is an entirely natural rather than man-made phenomenon.

"There is widespread evidence of anthropogenic warming of the climate system in temperature observations taken at the surface, in the free atmosphere and in the oceans," it says.

"It is very likely that greenhouse gas forcing has been the dominant cause of the observed global warming over the past 50 years.

"And it is likely that greenhouse gases alone would have caused more warming than has been observed during this period, with some warming offset by cooling from natural and other anthropogenic factors." Since its last report in 2001, the IPCC's working group says it has amassed convincing evidence showing that climate change is already happening.

It also finds that climate change is set to continue for decades and perhaps centuries to come even if man-made emissions can be curbed.

"2005 and 1998 were the warmest two years on record. Five of the six warmest years have occurred in the past five years (2001-2005)," the report says.

Satellite data since 1978 shows that the Arctic sea ice has shrunk by about 2.7 per cent each decade, with even larger losses of about 7.4 per cent during the warmer summer months.

"The smallest extent of summer sea ice was observed in 2005. Average Arctic temperatures have been rising since the 1960s and 2005 was the warmest Arctic year," the draft IPCC report says.

"An increasing body of evidence suggests a discernible human influence on other aspects of climate, including sea ice, heat waves and other extremes, circulation, storm tracks and precipitation," it says.

Melting glaciers and polar ice sheets could cause sea levels to rise by up to 43cm by 2100, and the rise for the next two centuries is predicted to be nearly double that figure.

Man-made emissions of greenhouse gases have probably already caused the increase in sea levels observed over the past century, says the report.

"Anthropogenic forcing, resulting from thermal expansion from ocean warming and glacier and ice sheet melt, is likely the largest contributor to sea level rise during the latter half of the 20th century," the report says.

"Anthropogenic forcing has likely contributed to recent decreases in Arctic sea ice extent. There is evidence of a decreasing trend in global snow cover and widespread retreat of glaciers consistent with warming and evidence that this melting has also contributed to sea-level rise," it adds.

شركة لبنان الحر للإنتاج والبث ش.م.ل دعوة الى جمعية عمومية عادية

يتترشف مجلس إدارة شركة لبنان الحر للإنتاج والبث ش.م.ل دعوة حضرات المساهمين لحضور الجمعية العمومية العادية المقرر انعقادها عند الساعة الثانية عشرة من يوم الأربعاء الواقع في 25 تشرين الأول 2006.

ويتضمن جدول الأعمال الأمور التالية:

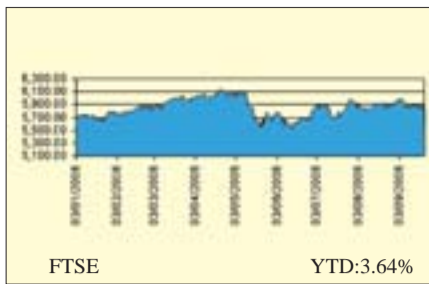
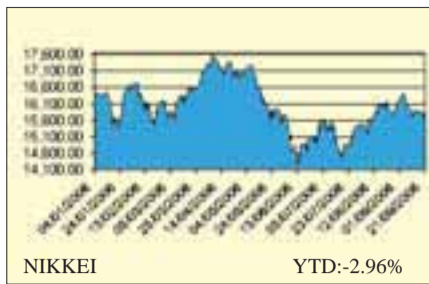
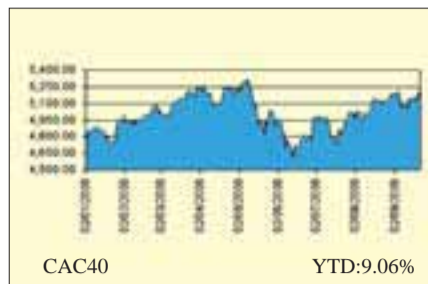
- 1- الاستماع الى تقرير مجلس الإدارة العادي والخاص عن أعمال وحسابات 2005
- 2- الاستماع الى تقرير مفوض المراقبة العادي والخاص عن حسابات 2005
- 3- مناقشة تقارير مجلس الإدارة ومفوض المراقبة العادي والخاص عن حسابات 2005
- 4- تحديد الأرباح والخسائر عن السنة المالية 2005
- 5- تعيين مفوض مراقبة عن سنة 2006 وتحديد مخصصاته
- 6- تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة وانتخابهم وتحديد المخصصات
- 7- منح أعضاء مجلس الإدارة الترخيص المنصوص عنه في المادتين 158 و159 من قانون التجارة، والترخيص لهم بالتعامل مع الشركة
- 8- أمور مختلفة

ويذكر مجلس الإدارة الراغبين في حضور هذه الجمعية العمومية العادية وجوب إيداع مركز الشركة ثلاثة أيام على الأقل قبل موعد الجلسة، الاسهم العائدة لهم كي يحق لهم الاشتراك في أعمال هذه الجمعية.

شركة لبنان الحر للإنتاج والبث ش.م.ل
رئيس مجلس الإدارة - المدير العام
شوقي أبي سليمان

RLL

لبنان الحر



أسواق لبنان والعالم

Lebanese International Bond Issues			
DEBT INSTRUMENTS	Maturity	YTM	MidPrice (\$)
Sovereign Debt			
R. Lebanon 6 1/2	Feb-07	5.87%	100.00
R. Lebanon 8 5/8	Oct-07	6.17%	101.88
R. Lebanon 7 3/8	Jun-08	7.06%	99.88
R. Lebanon 10 1/8	Aug-08	7.19%	104.32
R. Lebanon Euro 7 1/4	May-09	5.57%	103.00
R. Lebanon 10 1/4	Oct-09	7.52%	106.50
R. Lebanon FRN (libor+3.25%)	Nov-09	7.37%	102.50
R. Lebanon 7	Dec-09	7.62%	97.50
R. Lebanon 7 1/8	Mar-10	7.63%	97.75
R. Lebanon 7 7/8	May-11	7.70%	99.50
R. Lebanon 7 3/4	Sep-12	7.96%	98.25
R. Lebanon 8 5/8	Jun-13	8.04%	102.00
R. Lebanon 7 3/8	Apr-14	7.73%	96.50
Central Bank of Lebanon 10%	Apr-15	8.31%	109.25
R. Lebanon 8 1/2	Jan-16	8.34%	100.25
R. Lebanon 11 5/8	May-16	8.46%	119.75
R. Lebanon 8 1/4	Apr-21	8.43%	97.75
Private Issues			
B. Mediterranee 6 3/8	Oct-06	1.43%	100.19
First National Bank 6 7/8	Jan-07	1.20%	100.50
B. Mediterranee 6 1/4	Aug-07	5.79%	99.88
Fransabank 8 1/2	Dec-07	5.88%	102.25
Audi Investment Bank 10.75	May-10	7.85%	108.00
B. Mediterranee 7 5/8	Jul-10	7.54%	99.25

Beirut Stock Exchange					
Stock	Closing Price\$	YTD	PER 06 E	PBR 06 E	M.Cap. (\$mil)**
Solidere (A)	17.74	-1.3%	11.7	1.4	2,928.4
Solidere (B)	17.76	-1.2%	11.7	1.4	
BLC Bank	10	42.7%	20.7	8.3	403.2
Banque Audi GDR	67.05	12.0%	16.3	1.8	2,197.0
Bank of Beirut-Listed shares	12.86	29.9%	16.3	2.3	522.1
Bank of Beirut-Pref.Call Class B	11.7	-3.3%	NA	NA	35.1
Bank of Beirut-Pref.Call Class C	25.75	0.0%	NA	NA	75.2
Byblos Bank-Listed shares	1.9	-19.5%	10.7	1.4	764.5
Byblos Bank-Priority shares	1.82	-20.9%	10.2	1.3	
BYBLO Bank-Pref. Call-listed	105	-5.4%	NA	NA	105.0
BEMO Bank -listed	4.15	18.6%	12.2	1.3	66.4
BLOM Bank GDR	70.55	6.1%	10.1	1.5	1,509.1
BLOM Bank Listed	70	-2.8%	10.0	1.5	
Rymco	1.1	-1.8%	18.3	0.7	27.5
Holcim Liban	2.26	25.6%	23.1	2.4	529.3
Ciments Blancs Bearer	2	60.0%	4.4	1.9	18.0
Ciments Blancs Nominal	1.3	-13.3%	2.9	1.3	11.7
Uniceramic Bearer A	1.3	-7.1%	10.5	2.1	16.7
Uniceramic Nominal A	1.58	-9.1%	12.8	2.5	20.5
Beirut Interbank Fund	100	-6.5%	NA	NA	20.0
Beirut Global Income Fund	98	-6.8%	NA	NA	33.3
Beirut Lira Fund*	102,000	-6.0%	NA	NA	28,050.0
Beirut Golden Income *	105,000	-6.0%	NA	NA	43,050.0

Over - the - Counter

Stock	Mid Price	YTD	PER 06 E	PBR 06 E	M.Cap. (\$mil)**
SOLIDERE GDR	18	2.9%	11.9	1.4	2,970.0
BLOM GDR	69.5	4.5%	10.0	1.5	1,494.3
AUDI GDR	66	10.0%	16.0	1.7	2,162.6

The closing prices as of 25 - 09 - 2006

*Price and all calculations quoted in Lebanese Pounds

**The Market Capitalization and other ratios reflect all categories of outstanding ordinary shares at end of period

Lebanese Treasury Bonds

Months	Issuing Date	Maturity Date	Circular	Discount Rate (%)	Yield (%)	Months	Issuing Date	Maturity Date	Circular	Yield (%)	Value (L.L)
6	24/8/06	22/2/07	257	6.99	7.24	24	6/7/06	3/7/08	249	8.50	10,000
12	6/7/06	5/7/07	249	7.19	7.75	36	6/7/06	2/7/09	249	9.32	10,000

Although all data is based on information deemed to be reliable, FFA takes no responsibilities for any decision based on it.

FFA
FINANCIAL FUNDS ADVISORS
INTERNATIONAL S.A.L.

مؤسسة مالية رقم 18 خاضعة لرقابة مصرف لبنان
وسيط معتمد في بورصة بيروت
بناية تماري، شارع النبي، وسط بيروت التجاري
TEL: 00961 1 985195 FAX: 00961 1 985193
Web Site: www.ffa.com.lb - e-mail: ffa@ffa.com.lb

وراء الأرقام

لبنان بين سيناريو النهوض.. ومخاطر الانهيار

شهدت بورصة بيروت في الفترة الاخيرة أداء مزدوجاً بين أداء إسهام المصارف التي عاشت حركة صعود نسبية وأداء سهم سوليدير الذي شهد ضغطاً باتجاه انخفاض في الاسعار ربما لاسباب تتعلق بالاهتمام المتزايد على المصارف لا سيما من مستثمرين خليجيين، في حين ان وضع سوليدير بقي ثابتاً دون بروز انباء مشجعة أو أخرى مقلقة.

ان وضع كل الاسهم المدرجة في بورصة بيروت وكذلك وضع سندات الدين هو في حالة ترقب شبيهة بالترقب القائم في لبنان ككل على كل المستويات، اذ ان الجميع يشعرون ان البلاد تتفك على مقترق طريقين يؤديان الى اتجاهات متعاكسة في ظل وجهتي نظر: الاولى ان البلد سيخرج بصيغة سياسية مقبولة واستقرار سياسي سيؤديان الى وصول مساعدات نقدية كبيرة، وهو سيناريو ايجابي جداً يؤثر الى ان البلد سيصل الى وضع أفضل مما كان قائماً قبل الحرب، مع ما يعنيه ذلك من تدفق للاستثمارات مرة أخرى ما يضع عجز المالية العامة على سكة المعالجة بطريقة جذرية وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة.. عندها سنصل الى مرحلة ازدهار ونمو اقتصادي بمعدلات عالية جداً.. واستكمالاً لهذا السيناريو سيستفيد لبنان بالتاكيد من الفائض النفطي الكبير في المنطقة.

اما السيناريو الثاني فهو سينتج في حال عدم الوصول الى أي حل سياسي للوضع القائم، وبالتالي سيفقد الاهتمام الدولي بلبنان وتقلص المساعدات وتؤدي كل المؤشرات الى ان التوجه هو نحو الانهيار لان الاقتصاد اللبناني سيكون في حالة ما بين الحرب والسلم، وعدم الاستقرار هذا سيؤدي الى خلل مالي واقتصادي كبير بفعل احتجاب الاستثمارات عن القدوم والضغط الذي ستسببه المديونية العامة للدولة وتفاقم الاعباء الاقتصادية القديمة منها والمستجدة اثر حرب تموز، وعندها لن تتمكن الدولة من تمويل العجز المالي وسندخل في حقبة ازمت مالية وتقديرة ومصرفية حادة.

وفي هذا المجال تبدو الصورة واضحة فاذا كان لبنان قد ناقض طوال السنوات الماضية القواعد العلمية التي كانت تؤكد أنه دخل في مرحلة الانهيار وهو ما اعلنته مؤسسات دولية كبرى اكثر من مرة الا ان عوامل وفرص محددة كانت تؤدي الى الحفاظ على توازن ما وان كان هشاً، الا ان المرحلة المقبلة لن تكون مرحلة المعجزات ولن يتمكن لبنان من مخالفة قواعد العلم في كل مرة، وستكون فرص الصمود هذه المرة شبه معدومة.

جان رياشي



بيتك ع كيفك القرض السكني

هل تبحث عن منزل مريح وقرض مريح؟ فرست ناشونال بنك ش.م.ل يقدم لك القرض السكني الخاص، إضافة إلى القرض السكني بالاتفاق مع المؤسسة العامة للإسكان وذلك ليتناسب واحتياجاتك المادية

- مبالغ عالية تصل الى ٢٥٠ ألف دولار أميركي
- فترات تسديد طويلة تصل الى ٣٠ سنة*
- فوائد تنافسية ومميّزة
- إختار العملة التي تناسبك (دولار أميركي او ليرة لبنانية*)
- إستغف من إعفاءات رسوم التسجيل والرهن العقاري*
- دفعات شهرية تتناسب وقدراتك المالية

مميزات عديدة وأكثر...
* قروض إسكانية بالتعاون مع المؤسسة العامة للإسكان

FNB

فرست ناشونال بنك

للمزيد من المعلومات، الإتصال على: ١٢٤٤

www.fnb.com.lb